فصل خاص بالملاحق

obeikandl.com

obeikandl.com

الملحق الأول

إستراتيجية التكامل الاقتصادي العربي

خلال العقدين القادمين (٢٠٠٠-٢٠٢٠) [١]

في اجتماعه الثالث والسبعين المنعقد في بغداد ٢٠٠١/٦/٧ اقر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بقراره رقم ١١٥٠ الإطار المقدم من الأمانة العامة للمجلس لإستراتيجية جديدة للتكامل الاقتصادي العربي خلال العقدين القادمين. كما اقر المحاور الواردة بها في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية التكنولوجية والتنمية العربية المشتركة.

ونص القرار المذكور أيضا على تكليف الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بإعداد الدراسات التفصيلية والتنفيذية للبرامج الواردة في إطار الإستراتيجية بالتنسيق مع المنظمات العربية المتخصصة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية بإعداد الدراسات التفصيلية والتنفيذية للبرامج الواردة في إطار الإستراتيجية بالتنسيق مع المنظمات العربية المتخصصة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، مع توفير تمويل لهذه الدراسات وعرض تقارير دورية على المجلس في دوراته القادمة لمتابعة التنفيذ وهي كما يلي:

١. الإستراتيجية الجديدة للتكامل الاقتصادي العربي.
٢. برامج العمل في محاور الإستراتيجية.

---

[١] www.caeu.org.eg

obeikandl.com

و تنفيذا لتوجيهات المجلس بهذا الشأن تم إرسال هاتين الوثيقتين إلى كافة المنظمات العربية المتخصصة والاتحادات العربية النوعية، ومؤسسات التمويل العربي، حرصا من الأمانة العامة للمجلس على الاستفادة من خبرات وقدرات هذه المؤسسات في المشاركة في تنفيذ ما تراه من هذه البرامج والمحاور وفق ما تتمتع به من ميزة نسبية في تنفيذ هذه المحاور، وكذلك منعا لأية ازدواجية أو تضارب في الاختصاص بين مؤسسات العمل العربي المشترك.

الفصل الأول

المنطلقـــــــات

١. قطع الوطن العربي شوطا طويلا على درب التكامل الاقتصادي، كانت اتفاقية الوحدة الاقتصادية حجر الزاوية فيه، وتمثل هذه الاتفاقية المبادئ الأساسية التي تقوم عليها عملية التكامل في ضوء الأفكار التي جاءت بها الأدبيات العربية والعالمية، وتنطلق إستراتيجية التكامل الاقتصادي للفترة المقبلة من السعي نحو تحقيق مجموعة من الأهداف التي حددتها الاتفاقية المذكورة لبلوغ الوحدة الاقتصادية العربية الكفيلة بدعم جهود الأقطار العربية الرامية إلى إزالة الفوارق القائمة بينها وتعزيز قدراتها على تحقيق تنمية عربية جديرة بالاعتبار. هذه الأهداف نصت عليها المادة الأولى من اتفاقية الوحدة الاقتصادية على النحو التالي :

تقوم بين دول الجامعة العربية وحدة اقتصادية كاملة تضمن بصورة خاصة لتلك الدول ولرعاياها على قدم المساواة :

١. حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.

٢. حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.
٣. حرية الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي.
٤. حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات المدنية.
٥. حقوق التملك والايصاء والإرث.

٢. و رغم أن اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية جاءت ثمرة لإرادة عربية عبرت عنها اللجنة السياسية بجامعة الدول العربية بالمطالبة بتحقيق وحدة اقتصادية عربية على مراحل وبأقصى ما يمكن من السرعة. وهو ما نصت عليه المادة الرابعة عشرة من الاتفاقية فانه لم يتم الاتفاق عند إعدادها على تفاصيل المراحل التي يجرى بموجبها التحرك على مسار الوحدة الاقتصادية. واكتفى واضعو الاتفاقية بإضافة ملحق يتضمن الخطوات التي يجرى اتخاذها خلال مرحلة انتقالية مداها خمس سنوات "يجوز مدها إلى عشرة" وتتضمن معظم أهداف الوحدة الاقتصادية باستثناء حرية تبادل البضائع والمنتجات الأجنبية وحرية انتقال رؤوس الأموال رغم استهداف تحقيق حرية ممارسة النشاط الاقتصادي والأشخاص والعمل. على أن يقوم مجلس الوحدة بدراسة الخطوات اللازمة لتحقيق سائر أهداف الوحدة الاقتصادية وفقا للمراحل التي ينسبها ويرفع مقترحاته إلى حكومات الأطراف المتعاقدة لإقرارها حسب الأصول الدستورية المرعية لدى كل منها وترتب على ذلك عدم وضوح المراحل أمام الأطرف المتعاقدة أو تلك التي يمكن أن تنضم إلى الاتفاقية مما أثار عقبات في طريق التطبيق وأفسح المجال لتفاوت مواقف

الدول من الخطوات التي تطرح عليها للتصديق ومن ثم فان الأمر يدعو إلى أن تتضمن إستراتيجية التكامل تفاصيل المراحل التي يجرى العمل بها تحقيقا لأهداف الوحدة الاقتصادية العربية خلال المدى الزمني للإستراتيجية.

٣. و مع ذلك فقد تمكن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، رغم ما أحاط ويحيط به من مصاعب، من إنجاز عدد من الخطوات الهامة على طريق التكامل الاقتصادي العربي، وكان هذا من بين العوامل التي دفعت إلى النهوض بالأوجه الأخرى للعمل الاقتصادي العربي المشترك فكان أن خصص مؤتمر القمة اجتماعه الحادي عشر في عمان نوفمبر ١٩٨٠ للجوانب الاقتصادية، وفيه اقر عددا من الوثائق الهامة، في مقدمتها إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك للفترة ١٩٨٠- ٢٠٠٠ كما شهدت الحقبة الماضية إنشاء عدد من المؤسسات العربية التي تعنى بمختلف أوجه العمل الاقتصادي العربي المشترك يصب بعضها في نطاق التكامل الاقتصادي والنقدي وبانتهاء اجل الإستراتيجية المذكورة يصبح من الضروري النظر في إستراتيجية جديدة تحدد معالم الحركة خلال العقدين المقبلين في مجال التكامل الاقتصادي العربي وانعكاساتها على مجمل العمل الاقتصادي العربي المشترك، وعلى مهام مؤسساته بالتنسيق مع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

٤. في الوقت نفسه بذلت الأقطار العربية جهودا كبيرة من اجل النهوض بشئون التنمية (الاقتصادية والاجتماعية في كل منها استفادت في بعض جوانبها من إنجازات التكامل الاقتصادي العربي سواء في مجال التبادل التجاري أو حركة رؤوس الأموال والعمل أو التدفقات المالية والمعونات

العربية، غير أن عملية التنمية خضعت مؤخرا لمراجعات متعددة في أبعادها الاقتصادية والإنسانية ومتطلبات استدامتها، وتأكدت أكثر من أي وقت مضى أهمية الدور الذي يلعبه التكامل الاقتصادي في تحقيق التنمية العربية الشاملة، ويقتضي هذا إعادة النظر في أساليب التكامل الاقتصادي العربي بما ينسجم مع التوجهات التنموية الحديثة، ويتفادى المثالب التي اعترضت مسار التنمية القطرية المتضمنة قدرا كبيرا من الانطواء على النفس والتي أغفلت الكثير من الفرص والإمكانيات التي يتيحها التكامل الاقتصادي العربي.

ه. و قد ساهم في تحقيق الأوضاع سالفة الذكر التغيرات الضخمة التي شهدتها الحقبة الأخيرة من القرن العشرين، والتي شاع إدراجها ضمن ما يسمى بالعولمة. فقد أوجدت هذه التغيرات ممارسات ومؤسسات وآليات تستدعي إعادة النظر في الكثير من التوجهات والسياسات على المستويين القطري والإقليمي، وساهمت في مراجعة الكثير من الضوابط التي تحكم أساليب عمل التجمعات التكاملية الإقليمية. فمن ناحية نسقت مؤسستا بريتون وودز العالميتان، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، جهودهما من اجل دفع الدول إلي تطبيق برامج إصلاح اقتصادي تنطوي على إتباع سياسات ليبرالية تشمل المزيد من تفعيل قوى السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي. وانضمت لهما مؤخرا بموجب اتفاقيات مراكش ١٩٩٤ مؤسسة ثالثة هي منظمة التجارة العالمية التي تتبنى تحريرا على المستوى العالمي للتدفقات الاقتصادية المادية، سلعية كانت أم خدمية أم رؤوس أموال. يشار في هذا

الصدد إلى أن بعض هذه التغيرات ينشئ بيئة جديدة تعمل فيها التجمعات الإقليمية بينما يزيل البعض الأخر العديد من العقبات التي اعترضت في الماضي مناهج التكامل القائمة على مفهوم السوق ويصحب ذلك تراجع في الأدوار التقليدية للدول في النشاط الاقتصادي ببعديه المحلي والدولي، مقابل تنامي الدور الذي تلعبه مؤسسات اقتصادية خاصة تعمل على المستوى العالمي، وهي عابرات القوميات وما يصحب امتداد نشاطاتها من توجهات لا رأس المال تتجاوز حدود الدول والأقاليم. ويترجم ذلك إلى تطوير لنظم إدارة شؤون الاقتصاديات الوطنية، كما يتضمن دفعا للنظم السياسية نحو مزيد من المشاركة الشعبية. يقابل ذلك حصول المجتمع المدني بمنظماته العاملة على المستويات القطرية والتي بدأت تنشط مؤخرا على المستوى العالمي، على موقع هام في تشكيل الإرادات السياسية للشعوب، ومعالجة قضايا تمس مختلف أوجه الحياة، بما في ذلك ما يشمل العلاقات مع شعوب وثيقة الصلة بأقطارها، لاسيما على المستوي الإقليمي، وعربيا على المستوى القومي. وأدى كل هذا إلي تغيير نظم اتخاذ القرارات، بما فيها تلك المتعلقة بالتكامل الإقليمي. وعلى إستراتيجية التكامل الاقتصادي العربي أن تأخذ في اعتبارها كل هذه التغيرات، وأن تستفيد من الطاقات التي تمتلكاها المؤسسات الأهلية ومنشات القطاع الخاص، وتلحظ لها موقعا متقدما في المشاركة في البناء المؤسسي التكاملي العربي.

٦. و لقد ساهم في اتجاه النظام العالمي الجديد الوجهات سالفة الذكر، وثورة تكنولوجية تضع العالم على مشارف مرحلة تاريخية جديدة تبرز فيها أهمية

الخدمات المتطورة، وتنتقل به إلى ما يسمى أحيانا بعصر ما بعد الصناعة، وتتحول بنوعية الحياة إلى ما يسميه البعض "ما بعد الحداثة". وإذا كانت المساعي التكاملية للدول النامية، ومنها الدول العربية (قد انحازت في الماضي إلى النهوض بعمليات التصنيع وإعادة تقسيم العمل على المستوى الإقليمي ضمن الإطار الدولي، فان المستقبل يشير إلى أن الصناعة سيظل لها شأن إذا اتخذت منحى متطورا تكنولوجيا، سواء تعلق الأمر بأساليب الإنتاج في الصناعات التقليدية، أو بولوج الصناعات الناهضة التي يتشكل منها ما يعرف بالاقتصاد الحديث y. وتبقى الحقيقة الأساسية وهي أن راعي هذه التحولات هو إقامة مجتمع المعلومات والاتصالات الذي ينصب الجانب الأكبر منه على تطوير الكثير من الخدمات التي تمثل البنيات الأساسية القطرية والدولية، وأسس العلاقات بين الدول، بما في ذلك تلك التي تتعلق بحركة التدفقات الاقتصادية، وبخاصة الخدمات المصرفية فيما يخص انتقال الأموال، وخدمات الوساطة في مجال انتقال السلع والتي يأتي في مقدمتها التجارة الإليكترونية، وتلك التي تتعلق بانتقال المعلومات عبر الحدود وشبكة الإنترنت. وإذا كان من دوافع التكامل الاقتصادي الإقليمي في السابق تصويب حركة التدفقات الاقتصادية وتخليصها من عوامل التبعية التي تولدت عن عدم التكافؤ في التقدم الصناعي، فان الدول العربية، كغيرها من الدول النامية عليها إن تواجه تبعية من نوع جديد نتيجة وقوعها في منطقة الأخذ دون العطاء في مجالات التطوير التكنولوجي. ومن ثم أن التكامل الاقتصادي أصبح مسئولا عن تزويد أعضائه بقدرات

تكنولوجية تعجز عن تدبيرها الطاقات القطرية المحدودة، كما أن عليه أن يوظف الآليات الجديدة في بناء تشابك اقتصادي من نوع جديد، يشكل القاعدة الأساسية للسوق التي يراد جعلها مشتركة. وهكذا يتعين على إستراتيجية التكامل الاقتصادي العربي أن تجعل من الوطن العربي قوة تكنولوجية لها وزنها في الإطار العالمي. ويرتبط بهذا الدعوى التي تؤكد أن التكامل لابد أن يعني بدعم القاعدة الإنتاجية دون أن يقتصر على مجرد تعزيز التبادل التجاري.

٧. الجانب الأخر للتغيرات العالمية هو التأكيد الذي ترعاه المؤسسات الاقتصادية العالمية وفي مقدمتها منظمة التجارة العالمية بضرورة العمل على تحرير التبادل التجاري متعدد الأطراف والتوجه بالإنتاج نحو التصدير لمختلف بقاع العالم، وإن أجاز ذلك مزيدا من التحرير إقليميا من خلال مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية. وينتظر أن تشهد الفترات المقبلة مزيدا من التحرير على المستوى العالمي، مما يقلل من شأن التخفيضات والإعفاءات التي تتضمنها ترتيبات التكامل الإقليمي، ويقلل من فرص تحويل التجارة نحو مزيد من التبادل البيني على حساب التبادل مع أطراف خارج الإقليم. ويتعين على الترتيبات التكاملية إن تحقق تقدما في مجال التبادل التجاري الدولي من خلال إقامة اتحاد جمركي يحقق توحيدا لأسس التبادل مع باقي العالم، وهو ما يجب أن تعمل إستراتيجية التكامل العربي على تحقيقه.

٨. وإذا كان أحد أركان التكامل الاقتصادي لإقليمي إزالة العوائق التي تحول دون انتقال رؤوس الأموال عبر حدود الدول أعضاء التكامل، بما يتيح فرصا أفضل لاستثمار المدخرات الوطنية على نحو يعزز التكامل الإقليمي بدلا من جعلها أسيرة الحركة في الأسواق المالية الدولية التي تحكمها قوى لا تتضمن أهدافها دعم ذلك التكامل، فان التغيرات التي ترتبت على تصاعد قوى العولمة، والتي تدعمها المؤسسات الاقتصادية العالمية، تدعو إلى توفير بيئات استثمارية وطنية تسهل انتقال رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية بحرية وأمان. أي أن قواعد النظام الاقتصادي الدولي الجديد تضعف من دور كل من تحرير التبادل التجاري وانتقال ارأس المال بين الأقطار أعضاء التجمع التكاملي، وتزيد من ثقل الروابط متعددة الأطراف على المستوى العالمي. ويتعين على الترتيبات التكاملية أن توفق بين تحرير انتقال رؤوس الأموال على كل من المستوي الإقليمي والمستوى العالمي. وبالتالي فعلى إستراتيجية التكامل الاقتصادي العربي أن تجعل من الوطن العربي منطقة استثمارية موحدة، تتيح حرية انتقال رؤوس الأموال الوطنية بين الأقطار العربية، وتهيئ البيئة الاستثمارية العربية لاستقبال رؤوس أموال خارجية مع ضمان حسن إسهامها في التنمية العربية المشتركة.

٩. و قد شاعت التطورات العالمية سالفة الذكر إدراكا لأهمية الانتماء إلى كيانات كبيرة تستطيع التعامل مع المتغيرات العالمية، ودعوة إلى دخول مجموعات الدول في تكتلات إقليمية تستفيد من القدرات التي أطلقتها مجتمعات المعلومات والاتصالات. وصحب ذلك تطوير لمفهوم التكامل،

ينظر إلى ما يسمى تعميق التكامل على أنه يتجاوز مرحلة إطلاق قوى السوق الإقليمية في معاملات السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، بإنشاء شبكة من العلاقات التي تجعل من مواطني دول الإقليم مجتمعا متجانسا، من خلال التماسك الإجماعي. ويعزز من ذلك أن قواعد التكامل العالمي تدعو إلي إطلاق حرية التدفقات المادية، بينما تضع قيودا على انتقال الأفراد لأغراض العمل، وإن إباحته لأغراض أخرى في مقدمتها السياحة التي تطورت خدماتها هي الأخرى. وأصبح ما يميز التجمعات التكاملية عن ترتيبات التعاون الإقليمي في ظل العولمة هو أن هذه التجمعات تتجاوز مفهوم السوق بمعناه الاقتصادي الضيق إلى مفهوم اجتماعي يرتبط بالتأكيد على البعد البشري لكل من عمليتي الإدارة الاقتصادية والتنمية الشاملة. وتشير التجارب التي قطعت شوطا متقدما في عملية التكامل إلى أهمية الترابط الاجتماعي والأخذ بمفهوم المواطنة الإقليمية، وهو ما يشترط توافق الأسس الثقافية للأقطار أعضاء التجمع التكاملي. وبناء عليه فان على إستراتيجية التكامل الاقتصادي العربي أن تحقق ما يلزم لبناء تكامل يقوم على مفهوم المواطنة العربية، يتجاوز حركة البشر استجابة للحوافز الاقتصادية.

١٠. و يشهد العالم إلي جانب تزايد الترتيبات الإقليمية حركة للتعاون، بل وربما التكامل، بين التجمعات الإقليمية. ويتعرض الوطن العربي إلى عدد من الضغوط في هذا المجال. منها ما يندرج تحت ما يسمى بالشرق أوسطية التي تعتبر في جوهرها حركة بديلة للتكامل العربي، قد لا تصل إلي حد

الوحدة الاقتصادية وإلي مستويات الاندماج الاجتماعي، ولكنها تضع من شان الترتيبات التكاملية العربية، خاصة وأنها تطرح تعريفا بديلا للإقليم العربي يقوم على ما يعرف أحيانا بأنة الشرق الأوسط، وأخرى بأنة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ليضم دول المغرب العربي، وأن استبعد بعضا من دول الجنوب الغربي. وكذلك الذي يطرح من جانب الاتحاد الأوروبي تحت مسمي الشراكة الأوروبية، الذي يسعى إلى ربط دول عربية متوسطية بالاتحاد الأوروبي لصالح تحرير الأسواق العربية أمام التجارة الأوروبية ملغيا بذلك التفضيلات التي كانت تحصل عليها دول عربية في التعامل مع ذلك الاتحاد. وقد يتطور هذا نحو تجميع الدول العربية المعنية في إطار واحد في روابطها مع الاتحاد الأوروبي، كمحاولة لتخفيف أثر هذا الترتيب على تفتيت التجمع العربي.

١١. و علي الصعيد العربي تداخلت أبعاد العمل الاقتصادي العربي المشترك على نحو أضعف من التوجه نحو التكامل، حيث تعددت الترتيبات الثنائية التي يتفق طرفاها على خطوات محدودة من التكامل، بعضها يتجاوز ما تحقق على الصعيد القومي، والآخر يفتح أبوابا لتحفظات واستثناءات يتبادلها الطرفان تجنبا لما تم الاتفاق علية على المستوى القومي. كذلك فان الإطار العربي بمؤسساته المتعددة يفتح مجالا لصيغ من التعاون الاقتصادي تسمح بعدم تنفيذ الضوابط الدقيقة التي يفرضها التكامل الاقتصادي. وإذا كانت بعض الترتيبات الثنائية والقومية قد اتخذت شكلا أقرب إلى التكامل بمعناه الدقيق، بدلا من التعاون بصيغته المبسطة، فان مرجع ذلك أن البيئة العالمية

لم تعد تسمح بهذه الصيغ، وهي تدعو إلي عدم قصرها على مجموعة من الدول دون باقي دول العالم، على الأقل تلك المشاركة في منظمة التجارة العالمية (، وهي الغالبية. من هذا القبيل ضرورة تحويل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية غالى منطقة تجارة حرة عربية (كبرى) ومنه أيضا اتخاذ الكثير من الاتفاقيات الثنائية الحديثة شكل اتفاقيات بإقامة مناطق تجارة حرة إلى جانب ما قد تتضمنه من نواحي التكامل الأخرى. ومؤخرا ذهبت اتفاقيات ثنائية إلى تحرير التبادل التجاري بينها دفعة واحدة، رغم أنها أصلا كانت قد التزمت بقرار المجلس رقم (١٧) وما أفضى إليه من إلغاء للرسوم الجمركية بحلول عام ١٩٧٠، ورغم مشاركتها في إصدار القرار رقم ١٠٩٢ بشان تفعيل السوق العربية المشتركة، الذي تضمن تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٧٠% اعتبارا من أول عام ٢٠٠١، بعد تخفيضها بنسبة ٤٠% في أول عام ٢٠٠٠، تمهيدا للإعفاء الكامل اعتبارا من أول العام المقبل. ومن جهة أخرى فان الوطن العربي شهد قيام تكتلات ذات طابع إقليمي جزئي تفتقد الارتباط بحركة التكامل الاقتصادي العربي على المستوى القومي. ويتعين من اجل تعزيز خطى هذا التكامل أن تجمع الاتفاقيات الثنائية في نطاقه، وأن تنظم خطوات الحركة بينه وبين تطورات الترتيبات الإقليمية.

الفصل الثاني

الأهـــــــداف

أن المنطلقات السابقة تحدد مجموعة من الأهداف التي يجب أن تتبناها إستراتيجية التكامل الاقتصادي العربي، يمكن تلخيصها فيما يلي:

١. الأخذ بمفهوم متطور للتكامل الاقتصادي العربي يستوعب التغيرات العالمية والإقليمية والمحلية التي يمر بها الوطن العربي في المرحلة الحالية وخلال المستقبل المنظور.
٢. العمل على استكمال أركان السوق العربية المشتركة، وفق منظور يتفق وهذا المفهوم
٣. شمول حركة التكامل لجميع الدول العربية، وهو ما يقتضى ضبط إيقاع الترتيبات الثنائية والإقليمية الجزئية معها.
٤. استيعاب المقومات الأولية اللازمة لتحول السوق المشتركة إلى اتحاد اقتصادي ونقدي في المستقبل المنظور.
٥. دعم التنمية العربية المشتركة، والعمل على التقريب بين مستويات التنمية للأقطار العربية.
٦. تهيئة الاقتصاد العربي للتحول إلي مجتمع معلومات واتصالات، والنهوض بالقدرات التكنولوجية الذاتية.
٧. تحقيق التجانس الاجتماعي بما يحيل الوطن العربي إلى منطقة مواطنة عربية تشكل أساسا صلبا لقيام وحدة اقتصادية عربية.
٨. تحقيق الاتساق بين أنشطة أجهزة العمل الاقتصادي العربي المشترك ومتطلبات تنفيذ إستراتيجية التكامل الاقتصادي العربي، وإزالة ما قد ينشا بينها من تعارض.

٩. إشراك الجماهير العربية ومنظماتها المدنية ومنشات القطاع الخاص في الإطار المؤسسي التكاملي علي نحو يكفل مساهمتها الفعالة في جهود التكامل والتنمية المشتركة.

١٠. الانفتاح على الاقتصاد العالمي في ظل سيطرة عربية على المقدرات الذاتية، والتصدي للسلبيات التي تنطوي عليها التغيرات العالمية والإقليمية المتتالية.

الفصل الثالث

المحاور الأساسية

بناء على المنطلقات السابق بيانها وفي ظل الأهداف المتوخاة، تعمل إستراتيجية التكامل الاقتصادي العربي على تحقيق عدد من الأنشطة والبرامج التي تتلخص في المحاور التالية :

١. استكمال منطقة التجارة الحرة العربية

- يجرى في مرحلة أولى الإعلان عن بدء تنفيذ مراحل تطبيق السوق العربية المشتركة في شكل استكمال قيام منطقة تجارة حرة عربية بين ثلاث من الدول العربية التي اتخذت خطوات إيجابية لتحرير التجارة فيما بينها، وهي جمهورية العراق، والجماهيرية العربية الليبية العربية الاشتراكية العظمى، وجمهورية مصر العربية، استنادا إلى كل من قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية رقم (١٧) لسنة ١٩٦٤، وإلي قراره رقم ١٠٩٢ لسنة ١٩٩٨. ويجري في هذه المنطقة إلغاء الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل، وكذلك

إلغاء القيود الجمركية المفروضة على الاستيراد، على كافة السلع المتبادلة بينها ذات المنشأ الوطني في كل منها.

و تعتبر هذه المنطقة مفتوحة لانضمام أي دولة عربية من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية مباشرة إليها، بإخطار يوجه من الدولة إلي الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية يفيد رغبتها في الانضمام. وتقوم الأمانة العامة بإبلاغ هذا الإخطار للدول الأطراف. ويبدأ تاريخ التحرير الكامل للسلع التي منشأها دول المنطقة، بالنسبة للدول المنضمة، بعد ثلاثة شهور من تاريخ الانضمام. ويجوز للدول العربية الأقل نموا الراغبة في الانضمام أن تتفاهم مع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على برنامج مناسب لاستكمالها إلغاء كافة الرسوم، أخذا في الاعتبار ما قد يكون قائما بينها وبين دول المنطقة من اتفاقيات وبروتوكولات تتعلق بتحرير التجارة البينية.

٢. إقامة اتحاد جمركي عربي

يتولى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية توحيد التشريعات والأنظمة الجمركية بين الدول المنضمة إلى إعلان قيام منطقة التجارة الحرة العربية، وباقي الدول الأعضاء فيه، وذلك خلال ثلاث سنوات تنتهي بنهاية ديسمبر/كانون أول عام ٢٠٠٣. وتقوم هذه الدول بالعمل على استكمال توفيق أوضاعها لما تضمنته اتفاقيات مراكش من تحويل القيود غير التعريفية إلى رسوم تعدل بها جداول رسومها، وذلك في فترة أقصاها ٢٠٠٥. وخلال هذه الفترة يقوم مجلس الوحدة بحساب متوسط الرسوم على كل من بنود الجدول الجمركي الموحد للدول الأعضاء فيه والمنضمة إلى منطقة التجارة الحرة العربية، وإبلاغ هذه

الدول بتلك المتوسطات حتى تأخذها في الاعتبار عند انتهاء من تعديل جداولها القطرية. وتتخذ الرسوم النافذة في ٢٠٠٥/١٢/٣١ أساسا للحساب، وذلك بالنسبة للرسوم الجمركية المفروضة على السلع من غير منشأ المنطقة الحرة.

و اعتبارا من ٢٠٠٦ يعلن عن قيام اتحاد جمركي بين الدول المذكورة، وذلك وفق المراحل التالية :

١. خلال المرحلة الأولى لفترة السنوات الأربع، ٢٠٠٦ – ٢٠٠٩، يجري توحيد الرسوم الجمركية بالنسبة للبنود التي لا تتجاوز فروقها عن المتوسط الأساس ١٠% منه. فإذا كان الفارق يقع بين ١٠% و٢٥% جرى تعديل الرسم بما يساوى ١٠% مضافا إليها نصف الفارق بين هذين الحدين. ويضاف إلى ذلك ربع الفارق بين الحدين ٢٥% و٥٠% فان الأمر يعرض على اللجنة الجمركية ليتخذ المجلس قرارا بشأنه وتقوم الدول بإعلان برامجها للتخفيضات التي تجريها خلال هذه الفترة على أن تستكمل النسب المقررة لنهاية هذه الفترة.

٢. خلال المرحلة الثانية لفترة السنوات الثلاث، ٢٠١٠ – ٢٠١٢، يستكمل توحيد الرسوم التي كانت فروقها بحدود ٢٥%، كما يضاف ربع أخر للفارق بالنسبة لما كان واقعا بين ٢٥% و٥٠% وتسري قرارات مجلس الوحدة بالنسبة لما تجاوز ذلك.و تقوم الدول بإعلان برامجها للتخفيضات التي تجريها خلال هذه الفترة على أن تستكمل النسب المقررة لنهاية هذه الفترة.

٣. خلال المرحلة الثالثة لفترة السنوات الثلاث، ٢٠١٣ – ٢٠١٥، يستكمل توحيد جميع الرسوم. وتقوم الدول بإعلان برامجها للتخفيضات التي تجريها خلال هذه الفترة على أن يستكمل التوحيد بنهاية هذه الفترة.

و خلال فترة إقامة الاتحاد يجري توحيد الإدارات الجمركية، وتوضع قواعد اتخاذ القرارات بشان تعديل الرسوم الموحدة على المستوى العربي، مع الأخذ في الاعتبار القواعد التي تقررها منظمة التجارة العالمية وتسعى دول الاتحاد إلى تخفيض الرسوم المشتركة قدر الإمكان حرصا على خلق التجارة، البينية والخارجية، مع مراعاة متطلبات التنمية العربية المشتركة. وخلال فترة إقامة الاتحاد يمكن أن تنضم الدول العربية غير المشاركة بإخطار يوجه من الدولة إلى الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية يفيد رغبتها في الانضمام. وتقوم الأمانة العامة بإبلاغ هذا الأخطار للدول الأطراف. وتحتسب للدول حديثة الانضمام مستويات الرسوم وفق المدى الذي بلغه التوحيد في الاتحاد لحظة انضمامها. ويجوز وضع برنامج خاص يقره المجلس في حالة الدول الأقل نموا. وبإعلان قيام الاتحاد الجمركي بحلول عام ٢٠١٦ يتقرر إعفاء تبادل جميع المنتجات، وطنية وأجنبية وتوضع قواعد اقتسام حصيلة الرسوم الجمركية الموحدة بين الدول أعضاء الاتحاد.

٣. إقامة منطقة استثمارية عربية

تستهدف المنطقة الاستثمارية العربية جعل الوطن العربي منطقة جاذبة للاستثمار الوطني والعربي والأجنبي على حد سواء، مع تفادي أن تدخل الدول العربية في حرب تيسيرات يكون الرابح الوحيد فيها هو ارأس المال الأجنبي. ويعزز هذه الجاذبية قيام منطقة التجارة الحرة العربية حيث تستفيد الاستثمارات الوافدة إلي دول عربية من تحرير التجارة البينية من إمكانيات التصدير إلى الدول الأعضاء أيضا حققت مجالات الإنتاج المستفيدة من تلك الاستثمارات شروط المواطنة. كما أنها تستفيد من الترتيبات التي تجريها منطقة التجارة الحرة مع أطرف خارجية، ومن التقارب الذي يحققه الاتحاد الجمركي بين الرسوم الجمركية. وتعتبر المنطقة أداة أكثر فاعلية من الاقتصار على اتفاقيات يترك تنفيذها إلى الدول، والتي تتقادم مع مضي المدة.

و يقم المجلس بتشكيل لجنة من رؤساء أجهزة الاستثمار لتقوم بإجراء الدراسات وإعداد المقترحات التي يصدر بموجبها قرارات بالإجراءات والبرامج التي يجري التوصل إليها، والتي تشمل :

١. **برامج التنسيق والتيسير،** الذي يستهدف تنسيق التشريعات الوطنية، من تنافسية الوطن العربي، ويؤدي إلى تخفيض التكاليف المادية والإجرائية بالنسبة للمستثمرين، ولرفع كفاءة البيئة الاستثمارية على نحو متماثل يقلل من سلبيات الدخول في حرب تيسيرات بين الأقطار الأطراف. ويتضمن هذا البرنامج رفع كفاءة الموارد البشرية ومهارات العاملين في الأجهزة الاستثمارية بما يؤدي

إلى تخفيض تكاليف المعاملات الاستثمارية ، ويتم في نطاق هذا البرنامج تنفيذ القرار رقم ١٠٦٩ لعام ١٩٩٧ الخاص بالاتفاقية النموذجية الجديدة لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب المفروضة على رأس المال (Capital) بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وكذلك القرار رقم ١٠٩٠ لعام ١٩٩٨ الخاص بالاتفاقية الجديدة للتعاون في تحصيل الضرائب والرسوم بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية،

٢. **برنامج التعريف والترويج،** الذي يعرف المستثمرين العرب والأجانب بفرص الاستثمار المتاحة في الدول الأعضاء وبما توفره من مزايا تجعلها مقصدا موحدا للاستثمارات. ويتضمن هذا البرنامج إنشاء قاعدة موحدة للمعلومات التي تهم المستثمرين وإتاحتها على شبكة الإنترنت وإصدار النشرات والكتيبات التعريفية، من اجل ربط الوطن العربي فيما بينه ومع العالم الخارجي. كما يتضمن إيفاد بعثات مشتركة لطرق الأبواب إلى البلدان المصدرة الرئيسية لرؤوس الأموال. ويتم في نطاق هذا البرنامج تنفيذ اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية الصادرة بالقرار رقم ١١٢٥ لعام ٢٠٠٠

٣. **برنامج تحرير الاستثمار،** ويتم بموجبة تنسيق خطوات فتح نظم الاستثمارات في الدول الأعضاء، ووضع قواعد إزالة القيود على الاستثمار على مختلف مصادر الاستثمار، وبموجب هذا البرنامج

توم الدول الأطراف بفتح مجالات الاستثمار أمام مواطنيها، ومنح المعاملة الوطنية للمستثمرين العرب، بما في ذلك المزايا التي تمنح للشركات العربية القابضة المشتركة التي تنشا أو التي يتم فتحها أمام الأفراد العرب من الشركات الرسمية والمختلطة القائمة. كما تتفق الدول الأطراف على خطوات منح الاستثمارات الأجنبية صفة المعاملة الوطنية، وتصدر كل منها قوائم بالمجالات التي يتم فيها منح هذه المعاملة، مع العمل على توسيع نطاق هذه المجالات ومراعاة التنسيق فيما بينها. ويدعى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والصناديق العربية القطرية والإقليمية إلى تعزيز عمليات الاستثمار في المجالات المنتقاة.

٤. **برنامج ضمان الاستثماروتسوية منازعاته.** ويتضمن هذا البرنامج تنظيم القواعد التي تؤمن المستثمرين على حقوقهم المترتبة على الاستثمار في الدول العربية وفقا للبرامج السابقة. ويتم في هذا السياق إقرار مشروع اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار الناشئة عن تنفيذ برامج المنطقة الاستثمارية العربية. ويتولى مجلس الوحدة الاقتصادية البت في حل المنازعات من خلال لجنة التوفيق التي يشكلها أمين عام مجلس الوحدة تحت رئاسته. فإذا تعذر التوصل إلى حل للنزاع يحال الأمر إلى التحكيم. ويعمل المجلس على إعداد قواعد لتسوية منازعات الاستثمار عموما وفق الأسس المعمول بها

دوليا، لتوفير الضمان اللازم للمستثمرين من خارج الدول الأطراف.

٥. **تطوير الأسواق المالية العربية والربط بينها.** ويلاحظ في هذا الصدد أن صندوق النقد العربي قد وضع هذا النشاط ضمن المرحلة الأولى للتكامل النقدي العربي. ويتولى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية التعاون مع الصندوق في هذا المجال، بما يتفق مع أهداف منطقة الاستثمار العربية وبرامجها. ويراعي في ذلك وضع ضوابط تحد من شدة التقلب في حركة رؤوس الأموال وتحمي الدول الأطراف من الأزمات المترتبة عليها.

٦. **تحقيق الترابط مع مراحل التكامل النقدي،** التي يرعاها صندوق النقد العربي، بما يحقق استقرار أسعار الصرف ويكفل قابلية العملات العربية للتحويل فيما بينها بما يضمن استقرار البيئة الاستثمارية.

ومن المتوقع أن تفضي هذه البرامج إلى النظر إلى الوطن العربي كمنطقة استثمارية واحدة. وخلال المراحل الأولى يسمح للدول الأطراف بوضع قوائم استثناءات عامة لا تمنح المعاملة الوطنية لأسباب الأمن القومي أو الأخلاق العامة أو حماية البيئة. كما ينظر المجلس في إجازة قوائم استثناء مؤقتة تشمل قطاعات معينة وبعض الإجراءات الاستثمارية التي تستثني من منح المعاملة الوطنية لا رأس المال الأجنبي، ويجري تخفيض هذه الاستثناءات بصورة تدريجية، على أن يعاد

النظر فيها جميعا في عام ٢٠٠٥. ويستفاد في هذا النشاط من مؤتمرات المستثمرين ورجال الأعمال العرب، والتنسيق مع الاتحادات العربية.

٤. إقامة منطقة تكنولوجية عربية

تستهدف هذه المنطقة النهوض بمستوى المعرفة التكنولوجية في الوطن العربي، وتمكينه من التعامل في مجال التطوير التكنولوجي على أساس الأخذ والعطاء بدلا من الوقوف موقف التلقي الذي يثير اعتبارات تبعية تقلل من القدرات التنموية العربية وتضعف من روابط التكامل بين الأقطار العربية. كم تهدف المنطقة لربط الدول العربية فيما بينها بشبكات تكنولوجية تساهم في دعم العناصر المختلفة للإستراتيجية. وتسهم في جعل البحث والتطوير رافدا للتنمية العربية المشتركة، ورفع الوعي الجماهيري بأهمية العلم والتكنولوجيا للمواطنين عامة، وبجدواها لكل من القطاعين العام والخاص والأجهزة الإدارية. وتتضمن هذه المنطقة البرامج التالية:

١. **برامج شبكة البحث العلمي والتكنولوجي العربية،** للنهوض بالمؤسسات البحثية العاملة في الدول الأطراف فمن الأمور المسلم بها أن التطوير العلمي لم يعد متروكا إلى الجهود الفردية التي تتوصل إلى اكتشافاتها بمحض الصدفة، بل أصبح هذا التطوير العلمي لم يعد متروكا إلى الجهود الفردية التي تتوصل إلى اكتشافاتها بمحض الصدفة، بل أصبح هذا التطوير رهنا بفرق العمل التي تتداخل منتجاتها عبر القطاعات والمجالات المختلفة، والتي تتطلب إمكانيات بشرية ومادية ضخمة تفوق قدرات الدولة

الواحدة حتى لو كانت متقدمة ذات حجم متوسط. ولذلك لابد من الربط بين الأجهزة البحثية في الدول الأطراف، وتعبئة الموارد المخصصة لها على المستوى القومي، والعمل على النهوض بالقدرات البشرية ورفع كفاءتها وتوفير الظروف التي تيسر لها العمل الخلاق. كما يرتبط بهذا البرنامج تطوير مواصفات ومعايير الجودة وحماية حقوق الملكية الفكرية على المستوى القومي العربي، ودعم الإطار المؤسسي لنقل التكنولوجيا.

٢. **برنامج تحويل الوطن العربي إلى منطقة إليكترونية.** تكون أساسا لبناء مجتمع المعلومات، وتحسين وضع الوطن العربي في المجتمع العالمي ورفع مستوى معيشة المواطنين. ويتضمن هذا البرنامج تطوير نظم العمل في الأمانة العامة للمجلس وأجهزته وفق التقدم في تكنولوجيا المعلومات، ليصبح قادرا على المساهمة في تطوير قدرات أعضائه، وتحقيق الترابط بينها والتنسيق بين البرامج المختلفة لإستراتيجية التكامل الاقتصادي العربي. ويجري إنشاء شبكة اتصالات عربية تعمل باللغة العربية، كما يتم دعم الجهود والمراكز العاملة في تطوير برامج الحساب الإليكتروني باللغة العربية، ومواكبتها لما يتم التوصل إلية على المستوى العالمي. ويبدأ العمل بالتعرف على الأوضاع القائمة في الدول أعضاء المجلس والمستويات المحققة في كل منها، ووسائل ردم الفجوات فيما بينها، وبينها وبين باقي دول العالم. ويندرج في هذا المجال تحويل

النظم الإدارية والخدمات الحكومية إلى نظم وخدمات إليكترونية، تكفل تخفيض تكاليف المعاملات، وتحقيق متطلبات الشفافية، بما يعرف بالحكم الإليكترونية. ويندرج في هذا المجال العمل على الوصول إلى **منطقة خدمات حرة**.

٣. **برنامج التجارة الإلكترونية**، وما يترتب عليه من زيادة القدرة التنافسية العربية ودعم الأسواق العربية في مواجهة تلاحم الأسواق العالمية. ويراعي هذا البرنامج التدرج وفق المستويات التي بلغتها كل من الدول الأطراف، ومدي التقدم في بناء المنطقة الإليكترونية العربية. كما تجري دراسة الأبعاد القانونية لهذا النوع من التبادل ومتطلبات حماية المتعاملين بموجبة من المخاطر المختلفة. ويرتبط بهذا تطوير أساليب عمل الأجهزة المصرفية والنقدية، وما يقتضيه من تطوير أساليب عمل الوحدات الإنتاجية لكي تحقق مزايا تنافسية من خلاله، بما يتحول بقطاع الأعمال العربي إلى قطاع أعمال إليكتروني ويتضمن هذا برامج التدريب وتطوير القدرات والمهارات البشرية للمساهمين في العمليات الإنتاجية والتجارية، وللمستهلكين أنفسهم.

٤. **برنامج تطوير البنية الأساسية العربية** وفق التقدم في تكنولوجيا الاتصالات، وما يعنيه ذلك بالنسبة لتعزيز الترابط بين مختلف أقطار الوطن العربي، وتحقيق الوفورات في تكاليف النقل والاتصالات البينية ومع العالم الخارجي. ويتضمن هذا شبكة

متطورة للطرق العربية، وشبكات نقل الكهرباء والنفط والغاز التي تعزز الربط بين الأقطار العربية، والربط بالشبكات الدولية تعزيزا للموقع الإقليمي للوطن العربي بين قارات العالم القديم. كما يجري تطوير منافذ التبادل التجاري البيني ومع العالم الخارجي، وما يعنيه ذلك من النهوض بالمرافئ والمطارات العربية، والربط بينها برا وبحرا وجوا بخطوط عربية مشتركة.

٥. **برنامج السوق الموحدة لمنتجات وخدمات المعلومات والاتصالات.** ويجري إعداد هذا البرنامج ضمن خطوات تنفيذ الشق التجاري وللإستراتيجية ومراحل بناء منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي. ويجري التعاون في هذا المجال مع الاتحادات العربية، وبخاصة الاتحاد العربي لتكنولوجيا المعلومات الذي تم إنشاؤه مؤخرا، لتحديد مواصفات المنتجات والخدمات المعنية. كما يجري التنسيق مع برنامج المنطقة الاستثمارية للنهوض بالاستثمارات في هذه المجالات، وفي عمليات التنسيق والترويج لها بين الدول الأطراف.

٦. **برنامج النهوض بأبحاث وتطبيقات الهندسة الحيوية،** وله أهمية قصوى لسببين رئيسيين، الأول أن النشاط الزراعي يمثل المصدر الأساسي للدخل في كثير من الدول العربية، خاصة الأقل نموا، ومع ذلك فهو لا يزال يعتمد على وسائل إنتاج تقليدية محدودة المردود وضعيفة الإنتاجية. الثاني هو ارتفاع نسبة المساحات

القاحلة والصحارى في الوطن العربي ((Le monde arabe مع شحه شديدة في مصادر المياه الذاتية وتقلبات كبيرة فيها، الأمر الذي جعل من الوطن العربي ((Le monde arabe من أكثر مناطق العالم انكشافا في الغذاء. وفي ظل ما يشهده العالم من تطور سريع في بحوث وتطبيقات الهندسة الحيوية وخضوع نواتج هذا التطور لحماية الملكية الفكرية، تتزايد المخاطر التي يتعرض لها الأمن الغذائي العربي. ولا شك أن الأمر يقتضي تعبئة الجهود في هذا المجال، ليس فقط تحقيقا للأمن الغذائي، بل ضمانا للأمن القومي العربي ورفعا لمستويات المعيشة، خاصة في الأقطار الأقل نموا.

٧. **برنامج تطوير مصادر الطاقة البديلة والمتجددة.** وإذا كان الوطن العربي يعتبر من أهم مصادر الهيدروكربونات في العالم، حتى أن تطوره الاقتصادي والاجتماعي بل والسياسي والأمني ارتبط بها، فان المشاهد إنها موزعة بصورة متباينة على الأقطار العربية، فتسبب هذا التباين في خلق عوامل فرقة بينها بقدر ما كان مصدر قوة ودعم للتنمية فيها. كما أن عددا من الأقطار المصدرة أو المكتفية ذاتيا سوف يتحول في وقت قريب إلى دول مستوردة بما يفرض عبئا ثقيلا على موازين مدفوعاتها ربما يحد من مساعيها التكاملية في نفس الوقت فان الطبيعة في الوطن العربية أتاحت موارد تبشر بمصادر جديدة ومتجددة للطاقة إذا تمكنت البحوث العلمية من اجتياز حاجز المعرفة فيها. ومن المهم أن يحدث تعاون

عربي في البحث عن مصادر بديلة ومتجددة للطاقة وبناء القدرة الذاتية على إنتاجها واستغلالها، حتى لا تفقد موقعها المتميز في مجال الطاقة.

ه. إقامة منطقة مواطنة عربية

يعتبر تحقيق انتقالية عنصر العمل من أركان السوق المشتركة إلى جانب انتقالية ارأس المال، ومؤخرا انتقال المعرفة. غير أن اتساع النظرة مؤخرا في مجالي التنمية والتكامل إلى ابعد من الإطار الاقتصادي المحكوم بحركة التدفقات الاقتصادية ليشمل بنا تنظيم مجتمعي مواتي للتنمية وداعي إلى التكامل، أوضح إنه إلى جانب إنشاء اقتصادات متشابكة تقوم على المعرفة، هناك حاجة إلى خلق مجتمعات متعاطفة ومتكافلة، تحافظ على وحدة الهوية العربية إزاء الانفتاح الاقتصادي على الخارج. ومن ثم أن النظرة إلى التكامل لا تكتمل إلا إذا شملت النظرة إلى مواطني إقليم التكامل، واعتبرتهم مواطنين يحملون مواطنة مشتركة، إلى جانب تحرير حركة المنتجات إذا حملت شهادة المنشأ المشترك. وتشير الخطوات التي اتخذت من اجل بناء السوق المشتركة في مجال حركة عناصر إنتاج، وما تمخض عنها من اتفاقيات، أن العبرة بما يتخذ من سياسات وترتيبات تحقق التجانس بين مفردات هذه العناصر عند مستويات عالية الإنتاجية، وهو ما يمس جوانب عديدة من حياة البشر وقواعد انتقالهم وإقامتهم. وبالتالي فان الأمر يتجاوز ما تضمنه "**ميثاق العمل الاقتصادي القومي**" الصادر عن قمة عمان، ١٩٨٠، في بابه الأول /ثانيا من نص على "**الالتزام بمبدأ المواطنة** العربي، وتحقيق التوازن في الحقوق والامتيازات والتسهيلات التي تمنح لعناصر الإنتاج العربية

المساهمة في التنمية العربية، وتحرير تنقل الأيدي العاملة العربية وضمان حقوقها وإعطائها التسهيلات اللازمة والمساعدات لتطويرها. فهذه المعالجة تنظر إلى البشر من حيث هم موارد توفر عناصر إنتاجية، يستمدون حقوقهم من مواطنة هذه العناصر، بدلا من أن تكون التنمية البشرية الذي يعتبر الإنسان هو موضوع التنمية، مثلما هو أداتها وهدفها. ومن ثم إن مفهوم المواطنة يجب أن يتسع ليتحول إلي مفهوم إنساني فضلا عما يشمله من بعد اقتصادي. من جانب آخر فان التصدي للنعرات القطرية التي كثيرا ما أحبطت جهود التكامل العربي لا يتم إلا إذا توفرت مقومات خلق الانتماء العربي إلى جانب الانتماء القطري.

و تنطلق برامج هذا المحور من استهداف دعم المواطنة العربية كقاعدة لبناء مجتمع عربي متكامل ومنها :

١. **التقريب بين مستويات العيش في المواقع المختلفة** في الوطن العربي. ويتطلب هذا وضع قواعد جديدة تسترشد بها الصناديق العربية ومصادر العون العربية فيما تقدمه من معونات، بما يساعد المناطق الأقل تقدما والأدنى دخلا على النهوض بمستوياتها الاقتصادية، ويساعد الأطراف المعنية على تحقيق التنمية (المنشودة وتحمل الأعباء التي قد تترتب على بعض الخطوات التكاملية إلى أن يحين وقت جني ثمارها. يشار في هذا الصدد إلى أن الصناديق الاجتماعية الأوروبية وقبول الالتزام بإجراءاتها (إيطاليا في البداية ثم

الجنوب الأوربي التي انضمت فيما بعد، ومؤخرا دول شرق أوروبا).

٢. **تحقيق التماسك الاجتماعي،** وهو ما يتطلب نشر الوعي بين الجماهير بأهمية التكامل، وإفساح المشارك في مناقشة القضايا التكاملية، والشعور بإمكانية المساهمة في تحديد أهداف الأنشطة التكاملية وفي تنفيذ ما تتطلبه من فعاليات، وجني ما تفرزه من ثمار. وتشير التجربة الأوروبية إلى أن الإطار المؤسسي راعى هذه الأمور من البداية. فقد شكلت لجنة استشارية تمثل فئات الشعوب المختلفة، كما تضمن جمعية مشتركة تحولت مع الزمن إلى برلمان يختار بالانتخاب المباشر، وأصبحت له سلطات أوسع في مناقشة قضايا الاتحاد واتخاذ القرارات فيه وإقرار موازنته وتعيين وعزل أعضاء المفوضية التي تمثل الذراع التنفيذي للاتحاد. في الوقت نفسه نشا عدد ضخم من الاتحادات الأوروبية الأهلية للقطاعات المختلفة كان لها إسهامات هامة في المؤتمرات التي تنظمها الجماعة لمناقشة تطوير العمل بها وإعادة صياغة معاهداتها. وساهم في الحفاظ على الشعور والرغبة في التماسك حسن توزيع عمليات اتخاذ القرار بين السلطات الإقليمية للاتحاد الأوروبي وبين السلطات القطرية الأعضاء فيه. يساند ذلك شبكة معلومات تغذيها المفوضية بالمعلومات وتطرح من خلالها موضوعات للمناقشة الشعبية. وعلى الإستراتيجية العربية إن تسعى إلى تحقيق

اكبر قدر من المشاركة الشعبية في العمل التكاملي، بما في ذلك إشراك الاتحادات العربية. كما أن عليها أن تعمل على إنشاء شبكة معلومات تخصص للموضوعات التي تطرح للبحث، ومشروعات القرارات وما يعتمد منها.

٣. **الربط بين الجامعات العربية والمعاهد العليا** وتوحيد مستويات المؤهلات العلمية، والعمل على تطوير المناهج وفقا لمتطلبات النهوض بالتكامل العربي وبناء الاقتصاد العربي القائم على المعلومات. ويجري التعاون في هذا الصدد مع المؤسسات العربية المعنية، وبخاصة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

٤. **تبادل الشباب والطلبة** سواء في المراحل العالية للتعليم، أو المراحل الأدنى، مع التعريف بأوضاع ومتطلبات التكامل الاقتصادي العربي.

٥. **معالجة قضية المرأة** ليس فقط من زاوية الحقوق والنوع، بل أيضا من حيث دور المرأة العربية في التنمية والتكامل العربيين، وتحديد واجباتها إزاءهما، واستخلاص ما يجب لها من حقوق من اجل ضمان حسن إسهامها وتحقيق التجانس الاجتماعي العربي.

٦. **اعتماد برامج تدريب مشترك** للنهوض بالقوى العاملة العربية القادرة على جذب الاستثمارات والمساهمة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي وتعبئة الموارد اللازمة لذلك وتوزيعها على

المستوى العربي، خاصة بالنسبة للبرامج والمشروعات ذات الطابع التكاملي. ويجري التعاون في هذا المجال مع منظمة العمل العربية.

٧. **برنامج مشترك لسياسة سكانية عربية** لمعالجة شؤون السكان وانتقال البشر والعمال وحقوقهم، يراعى فيها التعاون على مكافحة البطالة وحسن الاستفادة من الموارد البشرية المتاحة. ويجري في هذا السياق تطوير الاتفاقيات والنظم التي وضعت في مجال انتقال وحقوق البشر والعمال.

٦. التنمية العربية المشتركة

يعتبر التكامل الاقتصادي من أهم أدوات تحقيق التنمية العربية المشتركة. غير أن هناك قدرا من التعاون على إحداث التنمية القطرية يلزم تدبيره في إطار مشترك من اجل تمكين الأقطار العربية من الإسهام الفعال في الجهود التكاملية والاستفادة منها. ويظهر هذا بوجه خاص بالنسبة إلى الأساليب التكاملية القائمة على التبادل من خلال السوق المشتركة. وقد تضمنت المحاور السابقة عددا من البرامج التي تساهم في دفع عملية التنمية بصورة مباشرة. ونضيف إليها هنا ما يلي :

١. **اعتماد عدد من البرامج الصناعية المشتركة،** وبخاصة في المجالات المعدنية والهندسية، والصناعات الكيماوية والبتر وكيماوية، تستهدف تمكين الدول الأطراف من النهوض بدرجة التشابك الاقتصادي الداخلي والبيني، والدخول في مجالات تعاني درجة عالية من الاعتماد على الخارج بما يحد من العلاقات العربية.

ويجري إعداد هذه البرامج في جولات مفاوضات يهيئ لها المجلس بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والمنظمة العربية للتنمية الإدارية. وتوجه المؤسسات التمويلية العربية إلي المساهمة في تمويل هذه المشروعات. ويلاحظ أن المقصود هنا هو مشروعات قطرية بالمقام الأول، وإن كان هذا لا يمنع من طرح رؤوس أموالها لمساهمات عربية أو أجنبية في إطار منطقة الاستثمار العربية.كذلك يتضمن البرنامج قواعد للتشغيل المشترك بين مشروعات من أقطار مختلفة.

٢. **الاتفاق على برامج للصناعات الإليكترونية** في مجالات المعلومات والاتصالات بغرض تعزيز المنطقة التكنولوجية العربية، يستفاد فيها من السوق المشتركة لمنتجات هذه الصناعات. ومن المهم الاتفاق مبكرا على تقسيم دقيق للعمل حتى لا تنشأ أنشطة قطرية متنافسة في مجالات محدودة دون باقي المجالات الأكثر تعقيدا والأجدى اقتصاديا وفنيا.

٣. **إقرار عدد من المشروعات المشتركة** على النحو الذي طرحته مؤخرا أمانة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (و يشار هنا إلى هذه المشروعات).

٤. **برنامج للنهوض بالمنشات الصغيرة والمتوسطة** وربطها ببعضها البعض وبالصناعات الكبيرة والمشروعات المشتركة وتوفير ما

يلزمها من رعاية في مراحلها الأولى وتوفير مصادر التمويل والخدمات المناسبة لها.

٥. **متابعة المجلس لبرامج التنسيق القطاعي والتنسيق العام** وما يتعلق بها من تنسيق للسياسات.

الفصل الرابع

برامج العمل في محاور الإستراتيجية

أن محاور الإستراتيجية تتضمن ما يلي:

١. المجال التجاري: ويشمل البرامج التالية:

- (١/١) استكمال منطقة التجارة الحرة
- (٢/١) تطوير التبادل التجاري البيني والخارجي
- (٣/١) تطوير تجارة العبور
- (٤/١) إقامة الاتحاد الجمركي

٢. المجال التنموي: ويشمل البرامج التالية:

- (١/٢) التنمية الاقتصادية المشتركة
- (٢/٢) إقامة منطقة استثمار عربية
- (٣/٢) إقامة منطقة تكنولوجية عربية
- (٤/٢) التنمية الإنسانية العربية

obeikandl.com

٣. البرامج المساعدة: ويشمل البرامج التالية:

- (١/٣) تطوير شبكات البنية الأساسية المادية والمعرفية
- (٢/٣) تطوير الأطر المؤسسية للتكامل الاقتصادي العربي

١- برامج العمل في المجال التجاري

(١/١) تطوير منطقة التجارة الحرة

خلال الفترة الأولى يجرى العمل في

- (١/١/١) استكمال عضوية منطقة التجارة الحرة كمرحلة أولى للسوق العربية المشتركة، بدءا بالدول الأعضاء في المجلس
- (٢/١/١) إعداد برامج خاصة للدول الأقل نموا، والنظر في إنشاء آلية لتعويضها عما يترتب على التحرير من آثار انحسارية.
- (٣/١/١) العمل على تطوير شهادة المنشأ.
- (٤/١/١) إنشاء آلية لفض المنازعات وحل الخلافات التي قد تثور بين الدول الأعضاء.
- (٥/١/١) إنشاء آلية داخل الأمانة العامة لإدارة شئون المنطقة.

وخلال الفترة الثانية يجرى إعلان قيام منطقة التجارة الحرة على مستوى الوطن العربي مع محاولة ضم جميع الدول العربية إلى مجلس الوحدة الاقتصـــــادية العربية (٢/٣) وتشرف عليها الآلية المذكورة

obeikandl.com

(٢/١) تطوير التبادل التجاري البيني والخارجي:

خلال الفترة الأولى يجرى العمل في عدد من الأنشطة تتضمن:

- (١/٢/١) العمل على إزالة القيود غير الجمركية بما يتفق وقواعد منظمة التجارة العالمية.
- (٢/٢/١) تطوير العمل في المنافذ التجارية العربية بما يساهم في تنمية التدفقات التجارية البينية.
- (٣/٢/١) وضع أسس برنامج رفع معدلات التجارية البينية، وتحديد هدف المرحلة الأولى له بحلول ٢٠٠٦
- (٤/٢/١) النهوض ببرنامج عربي للتجارة الالكترونية بغرض زيادة القدرة التنافسية العربية ودعم الأسواق العربية في مواجهة تلاحم الأسواق العالمية. ويراعى هذا البرنامج التدرج وفق المستويات التي بلغتها كل من الدول الأطراف، ومدى التقدم في بناء المنطقة الإليكترونية العربية. كما تجرى دراسة الأبعاد القانونية لهذا النوع من التبادل ومتطلبات حماية المتعاملين بموجبه من المخاطر المختلفة. ويرتبط بهذا تطوير أساليب عمل الأجهزة المصرفية والنقدية، وما يقتضيه من تطوير أساليب عمل الوحدات الإنتاجية لكي تحقق مزايا تنافسية من خلاله، بما يتحول بقطاع الأعمال العربي إلى قطاع أعمال إليكتروني ويتضمن هذا برامج التدريب وتطوير القدرات والمهارات البشرية للمساهمين في العمليات الإنتاجية والتجارية، وللمستهلكين

أنفســـــهم. ويجرى تنسيق هذا النشـــــاط مع برامج المحورين (٣/٢) و(٤/٢).

- (٥/٢/١) التنسيق بين قواعد التحرير المطبقة لأغراض السوق المشتركة وتلك التي قد تطبق في تجمعات عربية تحت إقليمية أو مع تجمعات إقليـــمية أخرى، لا سيما الاتحاد الأوروبي والكوميسا.

- (٦/٢/١) تطوير إقامة نقاط التجارة وشبكة معلومات التجارة بالتعاون مع برنامج تمويل التجارة لدى صندوق النقد العربي. وكذلك إقامة المعارض التجارية العربية.

وخلال الفترة الثانية يجرى تطبيق القواعد السابقة على الدول المستجدة في عضوية منطقة التجارة الحرة. كما يوســـــع نطاقهـــا بقدر تعلق الأمر بقيام الاتـــــحاد الجمركي (٤/١).

(٣/١) تطوير تجارة العبور:

خلال الفترة الأولى يجرى العمل في البرامج التالية:

- (١/٣/١) تقييم القواعد المعمول بها في ظل الاتفاقيات العربية السارية، وإعداد مقترحات بتطويرها.
- (٢/٣/١) النظر في تطبيق النظم المعمول بها على المستوى الدولي، وبخاصة تلك المطبقة في الاتحاد الأوروبي بعد تعديلها وفقا للظروف العربية.

- (٣/٣/١) تطوير شبكات النقل البرى والبحري والجوى ونظم النقل في كل منها بما يزيد من سرعة مرور البضائع العربية والأجنبية، وتخفيض تكاليف النقل إلى أقل حد ممكن
- (٤/٣/١) تحديد مشروعات خدمات تجارة العبور في الموانئ وممرات العبور العربية الرئيسية ومراحل تنفيذها والعائد منها على أن يتضمن ذلك أنظمة تموين السفن والبنوك والتامين وإصلاح السفن والحاويات والسياحة والمعلومات وغيرها.

وخلال الفترة الثانية يجرى تطوير القواعد السابقة وفقا لتقدم العمل في إقامة الاتحاد الجمركي (٤/١).

(٤/١) إقامة الاتحاد الجمركي:

خلال الفترة الأولى يجرى الإعداد لإقامة اتحاد جمركي بحيث يعلن عن بدء العمل به في نهاية الفترة، عام ٢٠٠٦. ويجرى استكمال هذا الاتحاد خلال اثني عشر عاما على ثلاثة مراحل تتحدد وفق مدى التقارب بين مستويات الرسوم التي يكون قد استقر عليها الوضع في الدول الأعضاء بنهاية عام ٢٠٠٥. وتستكمل المرحلة الأولى في عام ٢٠١٠بتوحيد الرسوم الجمركية الواقعة في نطاق متقارب، ويجرى تخفيض الفروق الأكبر بنسب تتفاوت حسب درجة تفاوتها. وتستكمل المرحلة الثانية في عام ٢٠١٤ ويجرى توحيد الرسوم متوسطة الفروق مع تخفيض أخر للرسوم شديدة التفاوت. ويستكمل الاتحاد في عام ٢٠١٥ بتوحيد جميع الرسوم وإخضاع تغيراتها بصورة مشتركة إلى قرار على مستوى

الاتحاد. كما تطبق القواعد الخاصة بتوزيع حصيلة الرسوم الجمركية وتحديد ما يجرى استخدامه منها بصورة مشتركة.

وتتضمن الفترة الأولى ما يلي:

- (١/٤/١) دراسة التشريعات الجمركية المطبقة والتعرف على اتجاهات تطويرها، وصولا إلى قانون تجارى موحد
- (٢/٤/١) دراسة هيكل الرسوم المطبقة في نهاية عام ٢٠٠١، والتعديلات المنظور إدخالها عليها خلال فترات السماح المقررة في اتفاقية منظمة التجارة العالمية حتى ٢٠٠٥.
- (٣/٤/١) النظر في احتياجات برامج المجال التنموي (٢) من تعديلات في الرسوم الخارجية سواء بالنسبة إلى مستلزمات الإنتاج للأنشطة التي يجرى تطويرها بصورة مشتركة، أو تلك التي يتقرر تخصيصها لترويج الاستثمار، والمنتجات التي يجرى تطويرها بصورة مشتركة، ومنتجات المشروعات والأنشطة المشتركة.
- (٤/٤/١) دراسة الآثار المترتبة على دخول بعض الدول العربية الأعضاء مع دول غير أطراف في اتفاقيات تجارة حرة أو اتحاد جمركي.
- (٥/٤/١) تطوير شهادة المنشأ أخذا في الاعتبار يتم في (٣/١/١).
- (٦/٤/١) إنجاز برنامج الاتحاد الجمركي في أول عام ٢٠٠٦ وعرضه لمناقشة تشارك فيها الحكومات والمنشآت الإنتاجية العامة والخاصة، والاتحادات والتنظيمات الشعبية الأخرى، تمهيدا لإعلان قيام الاتحاد بنهاية العام.

الفصل الخامس

برامج العمل في المجال التنموي

(١/٢) التنمية الاقتصادية المشتركة

ويتناول هذا المحور العمل على مستوى كل من الاقتصاد الكلى والقطاعات، وبخاصة الصناعة، والمنشآت بما فيها المنشآت الكبيرة والمشتركة، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، تتضمن برامج هذا المحور ما يلي:

- (١/١/٢) التنسيق على المستوى العام، ويتضمن هذا تنسيق الخطط الاقتصادية القطرية أخذا في الاعتبار ما تتضمنه البرامج الأخرى، لا سيما في مجالات الاستثمار والتكنولوجيا. وهو من البرامج المستمرة.
- (٢/١/٢) برامج للصناعات التكاملية ويجرى إعدادها في جولات مفاوضات يهيئ لها المجلس بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والمنظمة العربية للتنمية الإدارية، والاتحادات النوعية المتخصصة. وتوجه المؤسسات التمويلية العربية إلى المساهمة في تمويل هذه المشروعات. وتتضمن هذه البرامج القطاعات المعدنية والهندسية والكيماوية والبتر وكيماوية، وما يتمخض عن المنطقة التكنولوجية من صناعات إليكترونية للمعلومات والاتصالات توجه إلى السوق العربية وإلى الأسواق العالمية. وخلال الفترة الأولى توضع الأسس والمعايير التي تستخدم في اختيار القطاعات وتوزيع المشروعات على الأقطار، مع إبلاء اهتمام خاص للدول الأقل نموا. ويراعى في الاختيار وضع أسس لمشاركة أطراف أجنبية بالمال أو المعرفة لأخذها في الاعتبار في البرامج

ذات العلاقة، وذلك من خلال دراسة أولية خلال عام ٢٠٠٢. وخلال العامين التاليين تطرح المجالات المنتقاة للتفاوض بمشاركة ممثلين رسميين ومن القطاع الخاص ومن أطراف أجنبية. ويبدأ العمل في تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه في السنتين الأخيرتين للفترة، مع بيان مغزى الاختيارات بالنسبة لبرامج المجال التجاري. وتجرى متابعة تنفيذ هذه البرامج في المرحلة الثانية، مع إدخال ما تظهره المتابعة من تعديلات عليها، على أن يستكمل العمل فيها بنهاية الفترة الثانية عام ٢٠١١.

- (٣/١/٢) وضع أسس التشغيل المشترك وصياغة مقترحات باتفاقيات تعقدها المنشآت الإنتاجية في الأقطار الأعضاء مع منشآت تزودها بمستلزمات الإنتاج، تحقيقا للتشابك الاقتصادي العربي.
- (٤/١/٢) إقرار عدد من المشروعات المشتركة، وبصفة خاصة مجموعة من الشركات العربية المشتركة إلى تعتزم الأمانة العامة للمجلس القيام بها خلال الفترة المقبلة.
- (٥/١/٢) خلال الفترة الأولى توضع قواعد اندماج الشركات القطرية مع شركات في أقطار أعضاء أخرى أو مع أطراف أجنبية، أخذا في الاعتبار برامج (٢/٢). كما توضع قواعد الاستحواذ وما يلزم لذلك من تطوير في التشريعات والمؤسسات المالية وكذلك تنسيق السياسات المتعلقة بالمنافسة ومنع الاحتكار.

- (٦/١/٢) وضع برنامج للنهوض بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة وربطها ببعضها البعض وبالصناعات الكبيرة والمشروعات المشتركة وتوفير مصادر التمويل والخدمات المناسبة لها. وهو من البرامج المستمرة.
- (٧/١/٢) برنامج التقارب الاقتصادي، ويتضمن المساهمة في برامج الإصلاح الاقتصادي وتطوير نظم الإدارة الاقتصادية، مع مراعاة متطلبات التكامل الاقتصادي والنقدي من التنسيق بين أدوات السياسة الاقتصادية والنقدية بالتعاون مع صندوق النقد العربي.

وخلال الفترات التالية يجرى تطوير أدوات تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية للوصول إلى مراحل أكثر تقدما للتكامل، تحقق متطلبات إعلان إقامة اتحاد اقتصادي عربي.

(٢/٢) إقامة منطقة استثمار عربية:

يبدأ العمل في الفترة الأولى بغرس أسس إقامة منطقة استثمار عربية تستهدف جعل الوطن العربي منطقة جاذبة للاستثمار الوطني والعربي والأجنبي على حد سواء، مع تفادى أن تدخل الدول العربية في حرب تيسيرات يكون الرابح الوحيد فيها هو ارأس المال (الأجنبي. وتعتبر المنطقة أداة أكثر فاعلية من الاقتصار على اتفاقيات يترك تنفيذها إلى الدول، والتي تتقادم مع مضى المدة. ويجرى التنسيق بين برامج هذا المحور ومع تلك المتعلقة بتطوير منطقة التجارة الحرة (١/١) والاتحاد الجمركي (٤/١)، وكذلك ببرامج التنمية الاقتصادية المشتركة (١/٢) ويتضمن هذا المحور البرامج التالية خلال الفترة الأولى:

- (١/٢/٢) النهوض بمقومات مناخ الاستثمار في الدول الأعضاء. ويتضمن تقديم المعونة الفنية لهذه الدول فيما يتعلق بتطوير البيئة الاستثمارية سواء من حيث التشريعات والنظم والإجراءات أو الأطر المؤسسية، ورفع كفاءة الموارد البشرية ومهارات العـــاملين في الأجهزة الاســـتثمارية بما يؤدى إلى تخفيض تـــكاليف المعـــاملات الاستثمارية ويجرى التعاون في هذا البرنامج مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.
- (٢/٢/٢) برنامج التنسيق والتيسير: ويستهدف تنسيق التشريعات الوطنية، بما يزيد من تنافسية الوطن العربي، ويؤدى إلى تخفيض التكاليف المادية والإجرائية بالنسبة للمستثمرين، ورفع كفاءة البيئة الاستثمارية على نحو متماثل بما يقلل من سلبيات الدخول في حرب تيسيرات بين الأقطار الأطراف. ويتم في نطاق هذا البرنامج تنفيذ القرار رقم ١٠٦٩ لعام ١٩٩٧ الخاص بالاتفاقية النموذجية الجديدة لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب المفروضة على ارأس المال (Capital) بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وكذلك القرار رقم ١٠٩٠ لعام ١٩٩٨ الخاص بالاتفاقية الجديدة للتعاون في تحصيل الضرائب والرسوم بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.
- (٣/٢/٢) برنامج التعريف والترويج: ويعرف المستثمرين العرب والأجانب بفرص الاستثمار المتاحة في الدول الأعضاء، وبما توفره من

مزايا تجعلها مقصدا موحدا للاستثمارات. ويتضمن هذا البرنامج إنشاء قاعدة موحدة للمعلومات التي تهم المستثمرين وإتاحتها على شبكة الإنترنت وإصدار النشرات والكتيبات التعريفية من أجل ربط الوطن العربي فيما بينه ومع العالم الخارجي. كما يتضمن إيفاد بعثات مشتركة لطرق الأبواب إلى البلدان المصدرة الرئيسية لرؤوس الأموال، وعقد مؤتمرات إقليمية بمشاركات عالمية. ويتم في نطاق هذا البرنامج تنفيذ اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية الصادرة بالقرار رقم ١١٢٥ لعام ٢٠٠٠. ويجرى التعاون مع اتحاد المستثمرين العرب، واتحاد رجال الأعمال العرب، كما يجرى توجيه نشاط خاص لعمليات تدبير مصادر تمويل خطط التنمية بالتنسيق مع برنامج التنسيق العام (١/١/٢)

- (٤/٢/٢) برنامج تحرير الاستثمار: ويستهدف تنسيق خطوات فتح نظم الاستثمارات في الدول الأعضاء ووضع قواعد إزالة القيود على الاستثمار على مختلف مصادر الاستثمار. وبموجب هذا البرنامج تقوم الدول الأطراف بفتح مجالات الاستثمار أمام مواطنيها، ومنح المعاملة الوطنية للمستثمرين العرب، بما في ذلك المزايا التي تمنح للشركات العربية القابضة المشتركة التي تنشأ أو التي يتم فتحها أما الأفراد العرب من الشركات العامة والمختلطة القائمة. كما تتفق الدول الأطراف على خطوات منح الاستثمارات الأجنبية صفة المعاملة الوطنية، وتصدر كل منها قوائم بالمجالات التي يتم فيها منح هذه المعاملة، مع العمل على

توسيع نطاق هذه المجالات ومراعاة التنسيق فيما بينها. ويدعى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والصناديق العربية القطرية والإقليمية إلى تعزيز عمليات الاستثمار في المجالات المنتقاة.

- (٢/٣/٥) برنامج ضمان الاستثمار وتسوية منازعاته: ويتضمن هذا البرنامج تنظيم القواعد التي تؤمن المستثمرين على حقوقهم المترتبة على الاستثمار في الدول العربية وفقا للبرامج السابقة. ويتم في هذا السياق إقرار مشروع اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار الناشئة عن تنفيذ برامج منطقة الاستثمار العربية. ويجرى وضع نظام للتحكيم وإعداد قواعد لتسوية منازعات الاستثمار عموما وفق الأسس المعمول بها دوليا، لتوفير الضمان اللازم للمستثمرين من خارج الدول الأطراف. ويجرى النظر في المشاركة في الاتفاقية الدولية لتسوية منازعات الاستثمار.
- (٢/٣/٦) تطوير الأسواق المالية العربية والربط بينها: ويتولى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية التعاون مع صندوق النقد العربي في هذا المجال، بما يتفق مع أهداف منطقة الاستثمار العربية وبرامجها. ويراعى في ذلك ضوابط تحد من شدة التقلب في حركة رؤوس الأموال وتحمى لدول الأطراف من الأزمات المترتبة عليها، وذلك في ضوء التجارب التي مرت بها دول وأقاليم أخرى في السنوات الأخيرة.
- (٢/٣/٧) تشكيل لجنة من رؤساء أجهزة الاستثمار لتقوم بإجراء الدراسات وإعداد المقترحات التي يصدر بموجبها قرارات بالإجراءات

والبرامج التي يجرى التوصل إليها. وتقوم اللجنة بدراسة القوائم التي تقترحها الدول للاستثناء من قواعد التحرير بصورة مؤقتة أو عامة مع إعادة النظر فيها في ٢٠٠٦.

- (٨/٣/٢) تحقيق الترابط مع مراحل التكامل النقدي التي يرعاهما صندوق النقد العربي، بما يحقق استقرار أسعار الصرف ويكفل قابلية العملات العربية للتحويل فيما بينها بما يضمن استقرار البيئة الاستثمارية.

وفى بداية الفترة الثانية يجرى إعلان إقامة منطقة الاستثمار العربية، ووضع اتفاقية إطارية شاملة بشأنها تتضمن البرامج السابقة بعد تطويرها في ضوء التجربة، وتتحول لجنة الاستثمار إلى مجلس عربي للاستثمار لإدارتها. ويؤخذ في الاعتبار ما يتقرر بشأن الاتحاد الجمركي (٤/١).

(٣/٢) إقامة منطقة تكنولوجية عربية:

تستهدف هذه المنطقة النهوض بمستوى المعرفة التكنولوجية في الوطن العربي، وتمكينه من التعامل في مجال التطوير التكنولوجي على أساس الأخذ والعطاء وربط الدول العربية فيما بينها بشبكات تكنولوجية تساهم في جعل البحث والتطوير رافدا للتنمية العربية المشتركة، ورفع الوعي الجماهيري بأهمية العلم والتكنولوجيا للمواطنين عامة، وبجدواها لكل من القطاعين العام والخاص والأجهزة الإدارية. ويجرى التعاون في برامج هذا المحور مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. وخلال الفترة الأولى يجرى العمل في البرامج التالية:

- (١/٣/٢) برنامج النهوض بالقدرات التكنولوجية للأقطار الأعضاء: ويتضمن إقامة شبكة للبحث العلمي والتكنولوجيا العربية تتولى

النهوض بأجهزة البحث والتطوير في الدول الأطراف، والربط بينها، والتنسيق بين البرامج العربية. كما يتضمن دراسة أساليب تعبئة الموارد المخصصة للبحوث العلمية والتكنولوجية على المستوى القومي، بما في ذلك إنشاء صندوق خاص لها تساهم فيه الدول الأعضاء بجانب من مخصصاتها البحثية، ويعزز بدعم من دول مانحة، وكذلك العمل على النهوض بالقدرات البشرية ورفع كفاءتها وتوفير الظروف التي تيسر لها العمل الخلاق.

- (٢/٣/٢) برنامج تحويل الوطن العربي إلى منطقة الكترونية: تكون أساسا لبناء مجتمع معلومات، وإنشاء شبكة اتصالات عربية تعمل باللغة العربية، وتحويل النظم الإدارية والخدمات الحكومية إلى نظم وخدمات إليكترونية، تكفل تخفيض تكاليف المعاملات، وتحقيق متطلبات الشفافية، بما يعرف بالحكم الإليكتروني ويجرى تنسيق هذا البرنامج مع برنامج التجارة الالكترونية (٤/٢/١). ويبدأ العمل بالتعرف على الأوضاع القائمة في الدول أعضاء المجلس والمستويات المحققة في كل منها، ووسائل ســـــد الفجوات فيما بينها وبين باقي العالم.
- (٣/٣/٢) برنامج السوق الموحدة لمنتجات وخدمات المعلومات والاتصالات والإليكترونية الدقيقة: ويجرى التعاون في هذا المجال مع الاتحادات العربية، وبخاصة الاتحاد العربي لتكنولوجيا المعلومات لتحديد مواصفات المنتجات والخدمات المعنية. ويجرى العمل في هذا البرنامج

بالتنسيق مع مراحل بناء منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي، (١/١) و(٤/١) ومع برامج المنطقة الاستثمارية (٢/٢) للنهوض بالاستثمارات في هذه المجالات، وفى عمليات التنسيق والترويج لها بين الدول الأطراف.

- (٤/٣/٢) برنامج معالجة قضايا التصحر: التي يشتد تعرض الوطن العربي لها عن أي منطقة أخرى. ويتم بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومركز دراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة- (الاكساد).
- (٥/٣/٢) برنامج النهوض بأبحاث وتطبيقات الهندسة الحيوية: لمواكبة ما يشهده العالم من تطور سريع في بحوث وتطبيقات الهندسة الحيوية وخضوع نواتج هذا التطور لحماية الملكية الفكرية. ويساهم هذا البرنامج في مواجهة المخاطر المتزايدة للانكشاف الغذائي العربي، وفى ضمان الأمن القومي العربي ورفع مستويات المعيشة، خاصة في الأقطار الأقل نموا. ويجرى التعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- (٦/٣/٢) برنامج النهوض بالبحوث والمنتجات الدوائية: في مواجهة ما تتعرض له صناعات الأدوية من مخاطر احتكارية نتيجة موقف منظمة التجارة العالمية من قواعد حماية الملكية الفكرية في هذا المجال الحيوي. ويجرى التعاون مع الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (أكديما).

- (٧/٣/٢) برنامج تطوير مصادر الطاقة البديلة والمتجددة: ومن المهم أن يحدث تعاون عربي في البحث عن مصادر بديلة ومتجددة للطاقة وبناء القدرة الذاتية على إنتاجها واستغلالها، حتى لا تفقد موقعها المتميز في مجال الطاقة. ويجرى التعاون في هذا البرنامج مع منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك) والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- (٨/٣/٢) برنامج تطوير المواصفات ومعايير الجودة: وذلك بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية.
- (٩/٣/٢) وضع قواعد مناسبة لحماية حقوق الملكية الفكرية على المستوى القومي العربي، ودعم الإطار المؤسسي لنقل التكنولوجيا.
- (١٠/٣/٢) برنامج التعاون الدولي في التطوير العلمي والتكنولوجي، وبخاصة مع الاتحاد الأوروبي ومنطقة آسيا والباسيفيكي (آبك) ورابطة الآسيان.

ويبدأ العمل بوضع مشاريع بحثية في كل من البرامج البحثية السابقة يجرى تنفيذها في الفترة الأولى مع وضع قواعد إشراك القطاع الخاص في عمليات البحث والتمويل، وعند استكمال صياغة البرامج التفصيلية يجرى إعداد اتفاقية بإقامة المنطقة التكنولوجية، تتضمن إنشاء مجلس قومي للبحث العلمي والتكنولوجيا. وخلال الفترات التالية يجرى تطوير العمل في هذه المنطقة، واعتماد مشاريع بحثية في نفس المجالات أو مجالات أخرى، بما في ذلك تكنولوجيا المواد، والأرصاد والاستشعار عن بعد، وبحوث المياه، وإجراءات تجسير الفجوة الرقمية مع العالم المتقدم.

(٤/٢) التنمية الإنسانية العربية:

تزايد الاهتمام مؤخرا بالتنمية الإنسانية من زاويتين. الأولى تنمية الموارد البشرية لكي تواكب إنتاجياتها ومعارفها متطلبات النهوض بالأعباء المختلفة للتكامل الاقتصادي. والثانية النهوض بالتماسك الاجتماعي بين مواطني الأقطار العربية بما يعزز الشعور بالهوية العربية والانتماء إلى وطن عربي واحد، ويدعم القاعدة التي تتحدد على أساسها الأهداف التي يسعى إليها المجتمع العربي في إطار اتحاد اقتصادي. ويتضمن هذا المحور عددا من البرامج التي تتصف بالاستمرار على مدى أجل تنفيذ الإستراتيجية، هي:

- (١/٤/٢) تحقيق التماسك الاجتماعي، وذلك من خلال تنسيق السياسات والتشريعات التي تحكم حياة المواطنين، وإشراكهم من خلال الاتحادات العربية، النوعية والمهنية، والقطاع الخاص وممثلين لمختلف فئات المجتمع في مناقشة القضايا التكاملية، وما يتمخض عنها من قرارات وتنمية الشعور بالمواطنة العربية بتمكينهم من المساهمة في تحديد أهداف الأنشطة التكاملية وفى تنفيذ ما تتطلبه من فعاليات، وجني ما تفرزه من ثمار. ويتضمن هذا العمل تآخى منظمات الإدارة المحلية في الأقطار المختلفة، وتبادل الخبرة بشان معالجة شؤون التكامل، وما يتطلبه ذلك من دعم اللامركزية في الإدارة على المستويين الوطني والإقليمي.
- (٢/٤/٢) التجانس الإقليمي بالتقريب بين مستويات العيش في المواقع المختلفة في الوطن العربي. ويتطلب هذا وضع قواعد جديدة تسترشد

بها الصناديق العربية ومصادر العون العربي فيما تقدمه من معونات، وبما يساعد المناطق الأقل تقدما والأدنى دخلا على النهوض بمستوياتها الاقتصادية، ويساعد الأطراف المعنية على تحقيق التنمية المنشودة وتحمل الأعباء التي قد تترتب على بعض الخطوات التكاملية إلى أن يحين وقت جني ثمارها. وفى هذا المجال يجرى وضع نظام تعويضي وفقا لمتـــــطلبات تنفيذ القـــرار رقم ١١٥١/د ٧٣ بتاريخ ٢٠٠١/٦/٧، لمساعدة الدول العربية (الأقل نموا على مواجهة أعباء التكامل والتنمية.

- (٣/٤/٢) برنامج مشترك لسياسة سكانية عربية لمعالجة شؤون السكان وانتقال البشر والعمال وحقوقهم، يراعى فيها التعاون على مكافحة البطالة وحسن الاستفادة من الموارد البشرية المتاحة، ويجرى في هذا السياق تطوير الاتفاقيات والنظم التي وضعت في مجال انتقال العمال وحقوقهم. ويجرى التعاون في هذا المجال مع مؤتمر وزراء الشؤون الاجتماعية والعمل العرب.
- (٤/٤/٢) اعتماد برامج تدريب مشترك للنهوض بالقوى العاملة العربية القادرة على جذب الاستثمارات وعلى المساهمة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي، وتعبئة الموارد اللازمة لذلك وتوزيعها على المستوى العربي، خاصة بالنسبة للبرامج والمشروعات ذات الطابع التكاملي. ويتم تنسيق هذا البرنامج مع أنشطة التدريب اللازمة للبرامج في المحاور الأخرى. ويجرى التعاون في هذا المجال مع منظمة العمل العربية.

- (٥/٤/٢) الربط بين الجامعات العربية والمعاهد العليا وتوحيد مستويات المؤهلات العلمية، والعمل على تطوير المناهج وفقا لمتطلبات النهوض بالتكامل العربي وبناء الاقتصاد العربي القائم على المعلومات. ويجرى التعاون في هذا الصدد مع المؤسسات العربية المعنية، وبخاصة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- (٦/٤/٢) تبادل الشباب والطلبة سواء في المراحل العالية للتعليم، أو المراحل الأدنى، مع تعريفهم بأوضاع ومتطلبات التكامل الاقتصادي العربي.
- (٧/٤/٢) معالجة قضية المرأة العربية من حيث دورها في التنمية والتكامل العربيين، وتحديد واجباتها إزاءهما، واستخلاص ما يجب لها من حقوق من أجل ضمان حسن إسهامها في التنمية العربية وتحقيق التجانس الاجتماعي العربي

الفصل السادس

برامج العمل المساعدة

(١/٣) تطوير شبكات البنية الأساسية المادية والمعرفية:

يعتبر تطوير البنية الأساسية المحلية والإقليمية من أهم الركائز التي تساند تكثيف علاقات التكامل الإقليمي، خاصة في إقليم كالوطن العربي يتميز بانتشار تجمعاته السكانية على مساحات شاسعة تتخللها صحراوات ترفع نصيبه منها إلى ٢٠% من الصحارى العالمية. من جهة أخرى فإن دخول عصر المعرفة والتحول إلى منطقة إليكترونية في مختلف جوانب الحياة، يتطلب النهوض بالبنية

الأساسية المعرفية. ودعما للبرامج السابقة، فإن الأمر يقتضى إنشاء شبكات مترابطة من خلال عدد من البرامج تشمل:

- (١/١/٣) العمل على استكمال شبكة الطرق البرية التي سبق للمجلس إعدادها.
- (٢/١/٣) تبنى عدد من المشروعات المشتركة في قطاعات النقل لتحقيق الترابط بين أطراف الوطن العربي، بالتعاون مع مجلس وزراء النقل والمواصلات.
- (٣/١/٣) استكمال مشاريع الربط الكهربائي داخل الوطن العربي ومع الأقاليم المجاورة، بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
- (٤/١/٣) إنشاء قواعد البيانات في المجالات التي تتناولها الإستراتيجية، والعمل على ربطها ببعضها البعض في شبكة موحدة.
- (٥/١/٣) بناء شبكة معلومات التكامل، واستخدامها في دعم المشاركة الشعبية في عمليات اتخاذ القرار.
- (٦/١/٣) إقامة منطقة خدمات عربية حرة، وما يتطلبه ذلك بالنهوض بمستويات الخدمات المتطورة، لا سيما في قطاعات المال والسياحة والتعليم والصحة.

- **(٢/٣) تطوير الأطر المؤسسية للتكامل الاقتصادي العربي:**

لضمان تواصل العمل في تنفيذ الإستراتيجية وتطويرها في المستقبل، يحتاج الأمر إلى اعتماد عدد من البرامج التي تستهدف تطوير الأطر المؤسسية للتكامل الاقتصادي العربي، أخذا في الاعتبار حصيلة التجربة السابقة. ويتضمن هذا:

- (١/٢/٣) العمل على استكمال عضوية المجلس ودعم أمانته العامة وموارده وفق متطلبات تنفيذ الإستراتيجية، وذلك في ضوء ما يستقر عليه الرأي بالنسبة لخطط العمل السنوية كما هو مبين فيما بعد.
- (٢/٢/٣) تطوير نظم العمل في الأمانة العامة للمجلس وأجهزته وفق التقدم في تكنولوجيا المعلومات، ليصبح قادرا على المساهمة في تطوير قدرات أعضائه، وتحقيق الترابط بينها والتنسيق بين البرامج المختلفة لإستراتيجية التكامل الاقتصادي العربي.
- (٣/٢/٣) إنشاء آلية إدارة منطقة التجارة الحرة وفض المنازعات.
- (٤/٢/٣) توحيد الإدارة الجمركية لتتولى تسيير الاتحاد الجمركي.
- (٥/٢/٣) عقد اتفاقات إطارية لإقامة المناطق المتضمنة في برامج الإستراتيجية، شاملة الترتيبات المؤسسية التي تتولى الإشراف على إدارتها، واستصدار قرارات من المجلس فيما يتعلق بتطوير خطط عملها.
- (٦/٢/٣) تطوير عمليات إشراك المواطنين العرب وتنظيماتهم الوطنية والقومية في عمليات التكامل

- (٧/٢/٣) العمل على دعم جهود آليات فض المنازعات، سواء في البرامج المختلفة، أو على المستوى الكلى ويجرى التعاون في هذا الشأن مع جامعة الدول العربية.
- (٨/٢/٣) جعل متابعة تنفيذ الإستراتيجية وتقييم نتائجه نشاطا مستمرا لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

obeikandl.com

الملحق الثاني

ميثاق التضامن العربي[1]

"إيمانا بضرورة التضامن بين الدول العربية ودعم الصف العربي لمناهضة المؤامرات الاستعمارية الصهيونية التي تهدد الكيان العربي..

ويقينا منا بالحاجة القصوى لتوفير الطاقات العربية تمهيدا لتعبئة القوى لمعركة الكفاح لتحرير فلسطين..

وإيمانا بالحاجة إلى الانسجام والوفاق بين الدول العربية لكي يتسنى لها أن تلعب دورا فعالا في إقرار السلام..

ورغبة منا في توفير جو يسوده روح الود والإخاء بين البلاد العربية، حتى لا يتمكن الأعداء من أن يفتوا في عضد الأمة العربية..

فقد التزمنا نحن ملوك ورؤساء الدول العربية في مؤتمر القمة المنعقد بالدار البيضاء يوم ١٥/٩/١٩٦٥ بما يلي:

١. العمل على تحقيق التضامن في معالجة القضايا العربية، وخاصة قضية تحرير فلسطين.
٢. احترام سيادة كل الدول العربية، ومراعاة النظم السائدة فيها وفقا لدساتيرها وقوانينها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.
٣. مراعاة قواعد اللجوء السياسي وآدابه وفقا لمبادئ القانون والعرف الدولي.

---

[1] الجزيرة نت.

obeikandl.com

٤. استخدام الصحف والإذاعات وغيرها من وسائل النشر والإعلام لخدمة القضية العربية.

٥. مراعاة حدود النقاش الموضوعي والنقد البناء في معالجة القضايا العربية، ووقف حملات التشكيك والمهاترة عن طريق الصحافة والإذاعة وغيرها من وسائل النشر.

٦. مراجعة قوانين الصحافة في كل بلد عربي بغرض سن التشريعات اللازمة لتجريم أي قول أو عمل يخرج عن حدود النقاش الموضوعي والنقد البناء من شأنه الإساءة إلى العلاقات بين الدول العربية أو التعرض بطريق مباشر أو غير مباشر بالتجريح لرؤساء الدول العربية ".

obeikandl.com

الملحق الثالث

نص معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي [1]

المادة الأولى

تؤكد الدول المتعاقدة، حرصا على دوام الأمن والسلام واستقرارهما وعزمها على فض جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية: سواء في علاقاتها المتبادلة فيما بينها أو في علاقاتها مع الدول الأخرى.

المادة الثانية

وتطبيقا لأحكام المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية والمادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة. يخطر على الفور مجلس الجامعة ومجلس الأمن بوقوع الاعتداء وما اتخذ في صدده من تدابير وإجراءات.

المادة الثالثة

تتشاور الدول المتعاقدة فيما بينها، بناء على طلب إحداها كلما هددت سلامة أراضى أيه واحدة منها أو استقلالها أو أمنها. وفي حالة خطر حرب داهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها، تبادر الدول المتعاقدة على الفور إلى توحيد خططها ومساعيها في اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التي يقتضيها الموقف.

---

[1] www.islamonline.net.04/08/2006

المادة الرابعة

رغبة في تنفيذ الالتزامات السالفة الذكر على أكمل وجه تتعاون الدول المتعاقدة فيما بينها لدعم مقوماتها العسكرية وتعزيزها. وتشترك، بحسب مواردها وحاجاتها، في تهيئة وسائلها الدفاعية الخاصة والجماعية لمقاومة أي اعتداء مسلح.

المادة الخامسة

تؤلف لجنة عسكرية دائمة من ممثلي هيئة أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة لتنظيم خطط الدفاع المشترك وتهيئة وسائله وأساليبه. وتحدد في ملحق هذه المعاهدة اختصاصات هذه اللجنة الدائمة بما في ذلك وضع التقارير اللازمة المتضمنة عناصر التعاون والاشتراك المشار إليهما في المادة الرابعة.

وترفع هذه اللجنة الدائمة تقاريرها عما يدخل في دائرة أعمالها إلى مجلس الدفاع المشترك المنصوص عنه في المادة التالية.

المادة السادسة

يؤلف، تحت إشراف مجلس الجامعة مجلس للدفاع المشترك يختص بجميع الشئون المتعلقة بتنفيذ أحكام المواد ٢، ٣، ٤، ٥ من المعاهدة ويستعين على ذلك باللجنة العسكرية الدائمة المشار إليها في المادة السابقة. ويتكون مجلس الدفاع المشترك المشار إليه من وزراء الخارجية والدفاع الوطني للدول المتعاقدة أو من ينوبون عنهم. وما يقرره المجلس بأكثرية ثلثي الدول يكون ملزما لجميع الدول المتعاقدة.

المادة السابعة

استكمالا لأغراض هذه المعاهدة وما ترمى إليه من إشاعة الطمأنينة وتوفير الرفاهية في البلاد العربية ورفع مستوى المعيشة فيها، تتعاون الدول المتعاقدة على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية، والزراعية والصناعية، وبوجه عام على تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيقه وإبرام ما تقتضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الأهداف.

المادة الثامنة

ينشأ مجلس اقتصادي من وزراء الدول المتعاقدة المختصين بالشئون الاقتصادية، أو من يمثلونهم عند الضرورة لكي يقترح على حكومات تلك الدول ما يراه كفيلا بتحقيق الأغراض المبنية في المادة السابقة. وللمجلس المذكور أن يستعين في أعماله بلجنة الشئون الاقتصادية والمالية المشار إليها في المادة الرابعة من ميثاق جامعة الدلو العربية.

المادة التاسعة

يعتبر الملحق المرفق بهذه المعاهدة جزءا لا يتجزأ منها.

المادة العاشرة

تتعهد كل من الدول المتعاقدة بأن لا تعقد أي اتفاق دولي يناقض هذه المعاهدة.

وبأن لا تسلك في علاقاتها مع الدول الأخرى مسلكا يتنافى مع أغراض هذه المعاهدة.

المادة الحادية عشرة

ليس في أحكام هذه المعاهدة ما يمس أو يقصد به أن يمس بأية حال من الأحوال، الحقوق والالتزامات المترتبة، أو التي قد تترتب للدول الأطراف فيها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة أو المسئوليات التي يضطلع بها مجلس الأمن في المحافظة على السلام والأمن الدولي.

المادة الثانية عشرة

يجوز لأيه دولة من الدول المتعاقدة، بعد مرور عشر سنوات من نفاذ هذه المعاهدة، أن تنسحب منها في نهاية سنة من تاريخ إعلان انسحابها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

وتتولى الأمانة العامة إبلاغ هذا الإعلان إلى الدول المتعاقدة الأخرى.

المادة الثالثة عشرة

يصدق على هذه المعاهدة وفقا للأوضاع الدستورية المرعية في كل من الدول المتعاقدة.

وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. وتصبح المعاهدة نافذة قبل من صدق عليها بعد انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ استلام الأمانة العامة وثائق تصديق أربع دول على الأقل.

حررت هذا المعاهدة باللغة العربية في الإسكندرية بتاريخ ٢ رمضان سنة ١٣٦٩ الموافق ١٧ يونيو سنة ١٩٥٠.

الملحق الرابع

الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي١٩٧٧م[١]

الفصل الأول

التعاون الاقتصادي

المادة الأولى

تعمل الدول الأعضاء ـــ كلما دعت الحاجة ـــ على تـــوفير الترتيبـــات والضمانات والحوافز الضرورية؛ لتشجيع انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات فيما بينها تمشيًا مع الأنظمة والقوانين المعمول بها في كل دولـــة مـــن الـــدول الأعضاء؛ بغية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيهـــا، ولتـــوفير مجـــالات جديدة للاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية والمُتاحَة في العالم الإسلامي.

المادة الثانية

تعمل الدول الأعضاء على تشجيع إنشاء المشروعات المُشترَكة التي تُحقِّق فوائد ومزايا اقتصاديةً واسعةً وتدعم البنيان الاقتصادي والاجتماعي وكـــذلك التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء.

---

(١) http://www.islamonline.net/Arabic/doc/2000/10/article33.shtml

obeikandl.com

المادة الثالثة

تتعاون الدول الأعضاء في إعداد الدراسات المُتعلّقة باستكشاف وتحديد إمكانيات وفرص الاستثمار في المشروعات المُشترَكة.

المادة الرابعة

تعمل الدول الأعضاء على تشجيع استخدام الإمكانيات المتوافرة إلى أقصى حد ممكن في مجال الإنتاج الغذائي داخل الأقطار الإسلامية، وتتعاون فيما بينها من أجل تلبية احتياجاتها من المواد الغذائية.

الفصل الثاني
التعاون الفني

المادة الخامسة

تسعى الدول الأعضاء إلى تحقيق أقصى استفادة مُمكِنة من الخبرة والإمكانيات المُتَاحَة لديها عن طريق تبادل الخبراء والبحوث والمِنَح الدراسية والتدريب والتخصص وانعقاد المؤتمرات والندوات العلمية والتقنية.

المادة السادسة

من أجل تلبية احتياجاتها في مجال الأيدي العاملة، ولكي تنتفع من التجربة الفنية والإدارية المُتاحَة، تتعاون الدول الإسلامية في تبادل الخبرات في هذين المجالين وتُعطي الأولوية لليد العاملة من البلدان الأعضاء إذا استوت سائر

الأحوال، آخذةً في الحسبان الاتفاقيات الثنائية والمُتعدِّدة الأطراف، المُبرَمة بالفعل في هذا المجال والمُتمشِّيَة مع التشريعات الوطنية في هذا الشأن.

المادة السابعة

تُوافق الدول الأعضاء على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لإنشاء مؤسسة إسلامية للعلوم المُتقدمة والتكنولوجيا.

الفصل الثالث

التعاون التجاري

المادة الثامنة

ومع محافظة الدول الأعضاء على التزاماتها بمقتضى اتفاقيات أخرى مُبرَمَة بالفعل من طرفها فإنها سوف:

أ) تسعى لتطبيق معاملة تجارية متساوية وغير تمييزية تجاه بعضها البعض من حيث تدابير السياسة التجارية الخارجية.

ب) وتعمل على توسيع وتنمية المُبَادَلات التجارية التي من بينها تحرير التجارة بتخفيف أو إزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية المُطبَّقة على الاستيراد والتصدير فيما بينها من خلال اتفاقات تجارية ثنائية أو مُتعدِّدة الأطراف.

جـ) تُعطِي الاعتبار للظروف والأوضاع الخاصة المُحيطة بأقل الدول الأعضاء الأقل نموًّا.

المادة التاسعة

تُوافق الدول الأعضاء من حيث المبدأ على إنشاء مركز التنمية التجارية بين الدول الإسلامية، تكون مهمته الرئيسية العمل على تنمية المُبادَلات التجارية بين الدول الأعضاء.

المادة العاشرة

تعمل الدول الأعضاء على تبادل إقامة المعارض لعرض وتسويق منتجاتها في أسواق الدول الأعضاء الأخرى، كما تعمل لتحقيق الهدف نفسه على الاشتراك في المعارض والأسواق الدولية التي تُقَام في الدول الأعضاء الأخرى للمساعدة في التعريف بمنتجاتها وعلى زيادة فرص تنمية التبادل التجاري فيما بينها، وتقدم التسهيلات المناسبة للدول الأعضاء الأخرى لهذا الغرض، وذلك في حدود أنظمتها وسياستها الاقتصادية القائمة.

obeikandl.com

مفاهيم وتعاريف

التنمية Le développement

تعني الكلمة عموماً التوسع أو النمو أو التحسن في الملـــك أو الأوضـــاع. وهي سياسة تلجأ إليها الدولة للتخلص من التبعية الاقتصـــادية، والنـــهوض في كافة القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، وذلـــك بتحســـين نوعية الإنتاج وارتفاع مستوى الدخل، والتنمية تتطلب توجيه محمـــل المـــوارد المادية والبشرية نحو زيادة مجمل الإنتاج القومي. والتنمية تعني بالدرجـــة الأولى التنمية الاقتصادية التي تؤدي بالضرورة إلى التنمية الاجتماعية الشاملة.

ولكي تتحقق التنمية للدول فإن ذلك يعتمد على عدة عوامل منها التخطيط الاقتصادي السليم، وتكوين رؤوس الأموال العينية بتشجيع الادخار الحكومي، ومتابعة التقدم التقني.

الاكتفاء الذاتي الغذائي L'autosuffisance alimentaire

هو قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلـــى المـــوارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا. وبعضهم يعتبر هـــذا المفهوم – بعد تحرير التبادل التجاري – بأنه مفهوم طوباوي بل مرفوض لأنـــه يؤدي إلى إيقاف جميع العلاقات التجارية الخاصة بالمواد الغذائية مـــع الـــدول الأخرى. لذا يميل بالكاد معظم الدارسين إلى استخدام مفهوم **الأمن الغـــذائي** بدل **الاكتفاء الغذائي** الكامل لخلوه من أي شحنة دلالية أيديولوجية.

الأمن الغذائي La sécurité alimentaire

هناك مستويين للأمن الغذائي: مطلق ونسبي. **فالأمن الغذائي المطلق** يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي. أما **الأمن الغذائي النسبي** فيعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا. ويعرّف أيضا بأنه قدرة قطر ما أو مجموعة أقطار على توفير احتياجات مجتمعهم أو مجتمعاتهم من السلع الغذائية الأساسية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام.

الأمان الغذائي La sécurité alimentaire

يعني مفهوم **الأمان الغذائي** وفق منظمة الصحة العالمية كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة –خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء– لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك الآدمي. فأمان الغذاء متعلق بكل المراحل من مرحلة الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير.

الزراعة العضوية L'agriculture organique

هي نظام إنتاجي يتحاشى – أو يستبعد إلى حد كبير – المخصبات المركبة صناعيا والمبيدات الحشرية ومنظمات النمو وإضافات العلف الحيواني. وتعتمد نظم الزراعة العضوية إلى أقصى حد ممكن على نظام الدورات الزراعية (تعاقب المحاصيل) ومخلفات المحاصيل والسماد الحيواني والبقول والأسمدة الخضراء

والمخلفات العضوية للمزرعة والأساليب البيولوجية – كمكافحة الآفات – للمحافظة على إنتاجية التربة الزراعية وطبيعتها وتوفير العناصر الغذائية للنبات ومكافحة الحشرات والآفات الأخرى

التكنولوجيا La technologie

يقصد بالتكنولوجيا، إذا أخذت بمعناها الواسع، جانب الثقافة المتضمن المعرفة والأدوات، التي يؤثر بها الإنسان في العالم الخارجي. وتعتبر المعرفة العلمية التي تطبق على المشاكل العملية المتصلة بتقدم السلع والخدمات جانبًا من التكنولوجيا الحديثة.

النمو المخطط Le développement planifié

هذا النوع يكون نتيجة عملية لتخطيط شامل لموارد ومتطلبات المجتمع. إلا أن قوة وفعالية هذا النمط من النمو ترتبط ارتباطًا وثيقًا بقدرة المخططين وبواقعية الخطط المرسومة وبفاعلية التنفيذ والمتابعة وبمشاركة الجماهير الشعبية في عملية التخطيط على جميع مستوياته.

التنمية الاقتصادية Le développement économique

هي العملية التي يتم من خلالها تحويل بلد متخلف اقتصاديا على بلد متقدم اقتصاديا. والتنمية الاقتصادية تشمل بالإضافة إلى النمو الاقتصادي، تقليصًا مطردا في عدد العاطلين عن العمل وفي عدد الذين يعيشون في حالة فقر، وتحسينًا مستمرًا في توزيع الدخل بين فئات ومناطق البلد الواحد، وتلبية

الحاجات الأساسية المادية للإنسان من مأكل ومسكن وملبس. والتنمية الاقتصادية قد تدخل في صلب الاقتصاد السياسي، وبالتالي، التغييرات في البنى السياسية والاجتماعية والثقافية الموجودة في معظم البلدان النامية.

الفجوة الغذائية Le fossé alimentaire

هي مقدار الفرق بين ما ننتجه ذاتيًّا وما نحتاجه إلى الاستهلاك من الغذاء، كما يعبّر عنها أيضاً بالعجز في الإنتاج المحلي عن تغطية حاجات الاستهلاك من السلع الغذائية، والذي يتم تأمينه بالاستيراد من الخارج.

التنمية الشاملة Le développement global

تعني، ببساطة، النهوض الشامل للمجتمع بأسره، بما في ذلك تنمية قدرات الإنسان المادية والعقلية، وفتح أكبر عدد ممكن من الخيارات أمامه، بما يسمح بتحقيق طموحاته في شتى المجالات ويساعده على تقوية اعتماده على الذات والمشاركة في إبداء رأيه بكل حرية، وأيضًا الإسهام بصورة جدية وفعالة في أخذ القرارات التي تهمه كمواطن. أي أن التنمية الشاملة، يفترض أنها من الحقوق الطبيعية اللصيقة بالإنسان.

الرفاهية الاقتصادية La prospérité économique

هي تلك الرفاهية التي تتأثر ليس بمتوسط دخل الفرد في بلد ما وإنما أيضًا بطبيعة السلع والخدمات التي يتكون منها الناتج القومي وتوزيع الدخل المترتب على هذا الناتج. كما أن الرفاهية الاقتصادية تعني إضافة إلى الزيادة المطردة في

الناتج القومي الحقيقي وفي ذات الوقت دخل الفرد، وتكافؤ الفرص بين الجميع، والعمل على تقارب الفئات بين بعضها البعض، وبالتالي، القضاء على الفقر والبطالة، وتأمين الحاجات الأساسية لجميع المواطنين.

الرفاهية الاجتماعية La prospérité sociale

يدخل هذا النوع من الرفاهية في صلب التنمية الشاملة، ذلك أن مفهوم الرفاهية الاجتماعية يتناول القيم والتراث والسعادة، وهي مفاصل تتشابك فيما بينها وعلم النفس والأخلاقيات والروحانيات وغيرها، وبالتالي، من الاستحالة بمكان إعطاء تعريف جامع مانع للرفاهية الاجتماعية. كما أن التنمية الشاملة قد تكون رافدًا أساسيًا لتحقيق الرفاهية الاجتماعية، التي تعني أن يكون جميع أفراد المجتمع أكثر سعادة.

الشمولية (الحكم الشامل) Le totalitarisme

أحد أشكال الحكم، يقوم على إخضاع الفرد للدولة، وعلى السيطرة الصارمة على جميع مظاهر حياة الأمة وطاقاتها المنتجة وذلك على أساس افتراضات إيديولوجية تحكمية معينة تبقى الزعامات تطبقها وتعلنها في جو من الإجماع المفروض بالإكراه على السكان كافة. وكان هذا الاصطلاح يطلق على النظام النازي والفاشستي وأنظمة أخرى.

صندوق النقد الدولي Le fond monétaire international

مؤسسة متعددة الجنسيات، أنشئت سنة (١٩٤٧م)، (بعد مؤتمر بريتون وودز) للإشراف على عمل النظام النقدي الدولي الجديد. نظام سعر الصرف القابل للتعديل.

ويسعى الصندوق للحفاظ على تدابير مالية تعاونية ومنظمة بين الدول الأعضاء، قصد تشجيع زيادة التجارة الدولية، وتوازن ميزان المدفوعات، وتنشيط الصندوق في مجالين:

- أسعار الصرف،
- السيولة الدولية.

وتُعطي الدول حقوق الاقتراض أو السحب من الصندوق، بحيث يمكن استخدامها إلى جانب احتياطاتها الدولية لتمويل عجز ميزان مدفوعاتها.

العولمة La mondialisation

العولمة أو الكوكبة أو الشمولية أو الكونية هي مذهب القائلين: إن الرأسمالية هي ديانة الإنسانية، وأن النسبية الفكرية ستكون لعا الغلبة على المطلقات الإيديولوجية، وأن مبدأ النسبية الثقافية هو المعول عليه، وليس مبدأ مركزية الثقافات، وأن العالم ينتقل حاليًا. ونهائيًا من الشمولية والسلطوية إلى الديمقراطية والتعددية، وتشمله ثورة معلوماتية تنتشر في كل مكان، من شأنها إلغاء الحدود بين الدول، بحيث يصبح من السهل انتقال الناس والمعلومات

والسلع على نطاق العالم برمته، ويتم ذلك من خلال التفاعل بالحوار والمنافسة والمحاكاة.

وفي العولمة رسملة العالم، وتتم السيطرة عليه في ظل هيمنة دول المركز وسيادة النظام العالمي الواحد، وبذلك تتهافت الدول القومية، وتضعف فكرة السيادة الوطنية ويؤول الأمر مع الثقافة إلى صياغة ثقافة عالمية واحدة، تضمحل إلى جوارها الخصوصيات الثقافية. ويبدو الآن النمط السائد هو العولمة الأمريكية، بمعنى أمركة العالم، وسيادة الايدولوجيا الأمريكية، على غيرها من الإيديولوجيات.

الاستعمار Le colonnialisme

هو نزوع الدولة الكبيرة إلى فرض إرادتها على البلدان الأخرى والاحتفاظ بسيطرتها عليها بمختلف الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية والاستعمار يقوم على تشجيع رعايا الدولة على الهجرة إلى المستعمرات واستيطانا بغية تغيير هويتها السكانية، وربطها بالدولة الكبيرة ربطًا عضويًا، وهو ما يعرف بالاستعمار الاستيطاني ومن أبرز الأمثلة عليه استعمار الفرنسيين للجزائر.

الاشتراكية Le socialisme

نظام اجتماعي اقتصادي قائم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، وتبنى الاشتراكية على شكلين من الملكية: ملكية الدولة العامة والملكية التعاونية والجماعية. وتقتضي الملكية العامة انعدام وجود الطبقات المستغلة واستغلال الإنسان للإنسان، وتقتضي وجود التعاون بين العمال المشتركين في الإنتاج.

وفي ظل الاشتراكية لا يوجد اضطهاد اجتماعي وعدم مساواة بين القوميات، كما لا يوجد تناقض بين المدينة والريف، وبين العمل الذهني والبدني.

التبعية La dépendance

تبعية شخص لآخر من الناحية القانونية أو الاقتصادية كاعتماد الطفل على والديه واعتماد الزوجة على زوجها لإعالتها.

ويقصد بالتبعية من الناحية السياسية خضوع بلد لسيطرة بلد آخر ولا يتمتع بحكومة ذاتية.

الرأسمالية Le capitalisme

هي النظام الاقتصادي الاجتماعي الذي حل محل الإقطاع، ويقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، واستغلال العمل المأجور، واستخلاص فائض القيمة هو القانون الأساسي للإنتاج الرأسمالي.

وقد نشأت الرأسمالية في اقرن السادس عشر، ولعبت دورًا في تطور المجتمع، فحققت إنتاجية عمل أعلى بكثير بالمقارنة بالإقطاع.

ودخلت الرأسمالية في مستهل القرن العشرين أعلى مراحلها مرحلة الإمبريالية الاحتكارية التي تتميز بسيطرة الاحتكارات وتحكم الأقلية المالية، وتنضم قوة الاحتكارات إلى قوة الدولة، وتزيد من النزعة العسكرية على نطاق لم يسبق له مثيل.

التقدم Le progrès

الحركة التي تسير نحو الأهداف المنشودة والمقبولة أو الأهداف الموضوعية التي تنشد خيرًا، وتنتهي إلى نفع، وينطوي التقدم على مراحل تكون كل مرحلة من مراحله أكثر ازدهارًا وأرقى من المرحلة السابقة، كما تشير الكلمة إلى انتقال المجتمع البشري إلى مستوى أعلى من حيث الثقافة، والقدرة الإنتاجية، والسيطرة على الطبيعة.

الوقود الحيوي Le carburant biologique

هو الطاقة المسمدة من الكائنات سواء النباتية أو الحيوانية منها وهو أحد أهم مصادر الطاقة المتجددة، على خلاف غيرها من المواد الطبيعية مثل النفط والفحم الحجري وكافة أنواع الوقود الإحفوري والوقود النووي.

ويتم الحصول على الوقود الحيوي من التحليل الصناعي للمزروعات والفضلات وبقايا الحيوانات التي يمكن استخدامها. وقد بدأت بعض المناطق بزراعة أنواع معينة من النباتات لاستغلالها في الوقود الحيوي مثل الذرة والصويا في أمريكا وأيضًا اللفت في أوروبا، وقصب السكر في البرازيل، وزيت النخيل في جنوب شرق آسيا.

obeikandl.com

ثبت المصطلحات الأجنبية

- اللجنة الاقتصادية لإفريقيا ECA
- برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNDP
- اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى ECAFE
- اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ECLA
- بنك التنمية المشترك بين دول أمريكا IDB
- البنك الإفريقي للتنمية ADB
- بنك التنمية الآسيوي ADB
- اللجنة الاقتصادية لافريقية ECA
- منظمة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة LAFTA
- السوق المشتركة بين دول أمريكا الوسطى ALALC
- الاتحاد الجمركي والاقتصادي لإفريقيا الوسطى UEDAC
- الاتحاد الجمركي لإفريقيا الاستوائية UDE
- اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى ECAFE
- جماعة إفريقيا الغربية الاقتصادية CEAO
- المنظمة الإفريقية المدغشقرية المورشية OCAM
- جماعة إفريقيا الشرقية OERS
- اتفاق التعاون الإقليمي RCD
- جمعية أمم جنوب شرق آسيا ASEAN

obeikandi.com

- منظمة الدول العربية المصدرة للبترول OOEC
- منظمة التجارة الحرة لدول أوروبا EFTA
- منظمة التجارة الحرة لدول جنوب شرق آسيا AFTA
- منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA
- منظمة الأغذية والزراعة الفاو FAO
- منظمة التجارة العالمية GAAT
- البنك العالمي Banque mondiale

obeikandl.com

المصادر والمراجع

- أزمة الغذاء في الوطن العربي، د. زياد الحافظ، معهد الإنماء العربي، فرع لبنان، ط٢، سنة ١٩٨١.
- دراسات عربية (مجلة فكرية اقتصادية اجتماعيـــة)، العـــددان:١١-١٢، السنة التاسعة عشرة، سبتمبر/ أكتوبر سنة ١٩٨٣، بيروت، لبنان.
- الوحدة (مجلة فكرية قومية متخصصة)، سنة١٩٩٢، المغرب.
- عبد القادر رزيق المخادمي، الانفجار السكاني في العالم من تحـــديات العولمة إلى الفجوة الرقمية، دار الفجر للنشر والتوزيع بالقـــاهرة، ط١، سنة ٢٠٠٥، مصر.
- الحرية (مجلة فلسطينية قومية)، العدد ١١٨٧ (٢٢٦١)، ١٨- ٢٠٠٨/٥/٢٤، سوريا.
- د. أسامة أمين العطار، الغذاء الكامل أساس الصحة، سلسلة إقرأ٢٨٦، دار المعارف بمصر، سنة ١٩٦٦، مصر.
- د. أسامة أمين العطار، التغذية ومخاطر الصناعة، سلسلة إقـــرأ٢٩٩، دار المعارف بمصر، سنة ١٩٦٧، مصر.
- د.محمد صدقي عبده، د. محسن الدناصوري، د.نجيـــب الأبراشـــي، فيتامينات وهرمونات، سلسلة إقرأ٢٨٥، دار المعارف بمصر، سنة ١٩٦٦، مصر.

- د. محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي العربي في الوطن العـــربي، عالم المعرفة ٢٣٠، فبراير سنة ١٩٩٨، الكويت.
- محمد علي الفرا، إنتاج الغذاء في الوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة٢١، سبتمبر سنة ١٩٧٩.
- واقع الأمن الغذائي العربي، مجلة عالم الفكر، صيف ٩٧٨، الكويت.
- عبد القادر رزيق المخادمي، الأمن المـــائي العـــربي بـــين الحاجـــات والمتطلبات، دار الفكر بدمشق، ط٢، سنة ٢٠٠٤، دمشق.
- دراسات عربية (مجلة فكرية اقتصادية اجتماعيـــة)، العـــددان١١-١٢، سبتمبر سنة١٩٨٣، لبنان.
- عبد القادر رزيق المخادمي، التصحر ظاهرة طبيعيـــة أم بشـــرية؟، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع بالجزائر، ط١، سنة ٢٠٠٥، الجزائر.
- محفوظات خاصة بالكاتب.

مراجع مختارة من الانترنت:

- www. Bath party. Org 31/12/2006
- www.regar.com 31/12/2006
- www.c.ss-jordan.org31/12/2006
- www.balagh.com 31/12/2006
- www.aljazeera.net 30/05/2008
- www.azzaman.com 17/4/2007
- www.ar.wikipedia.org. 17/4/2008
- Fao.org/world/regional 17/4/2008
- www.elaph.com./elaph web/1704/2007
- http://www.shbabmisr.com/print.asp?EgyxpID=5126
- www.aoad.org.
- www.free-syria.com/print. php.7884 – 31/03/2007.

obeikandl.com

كشاف التواريخ

١٨٠٠
عدد سكان الأرض سبعمائة مليون نسمة، ٣٠
١٩٠٠
عدد سكان الأرض مليار وستمائة مليون نسمة، ٣٠
١٩٤٧
إنشاء صندوق النقد الدولي، ٢١٨
١٩٥٠
صدور معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي، ٢٠٨
١٩٦٠
٣ مليارات وتسعمائة مليون نسمة، ٢٨، ٣٠
١٩٦٤
قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية رقم ١٧، ١٦٣
١٩٧١
الإنتاج الفردي للحبوب بالكيلوغرامات، ٢٧
١٩٧٢
انفجار أزمة الغذاء، ١٦
١٩٧٥
ارتفاع طاقة إنتاج دول الوفرة، ٢٨
١٩٨٤
انفجار المظاهرات في الشارع العربي بسبب أزمة الغذاء، ١١٩
١٩٩٩

obeikandi.com

ارتفاع الواردات الغذائية إلى ستة مليارات، ١٣٢
٢٠٠٤
إجمالي القوى العاملة العربية، ٦٧
٢٠٠٥
ارتفاع نمو دول الشرق الأوسط، ٤١
٢٠٠٦
تحسّن في أداء الاقتصاد العالمي، ٤٠
٢٠٠٧
الزيادة في أسعار المواد الغذائية، ٣٨، ٥٨
٢٠٠٨
ارتفاع أسعار القمح، ٣٨
مؤتمر في روما لمواجهة أزمة الغذاء العالمية، ٤٠
٢٠٢٥
توقعات استمرار أزمة الغذاء حتى هذا التاريخ، ٣٨

obeikandl.com

كشاف رؤوس الموضوعات

أ

ادوارد باستيل، ٢٣

إفريقيا، ٩، ٢٣، ٢٧، ٣٤، ٤٤، ٤٩، ٥٠، ٥٢، ٥٣، ٥٩، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٩٨، ١١٥، ١٣٠، ١٤٦، ١٥٩، ٢٢٣

أفغانستان، ٤٥، ٥٣، ٥٩

الأردن، ٧٩، ٨٦، ٩٦، ١٠٤، ١١٠، ١٢٣، ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٥

الأزمة الغذائية، ٩، ٢١، ٢٥، ٢٨، ٣٨، ٦٠، ٦١، ١١٧، ١٢٢، ١٢٨، ١٣٠

الاكتفاء الذاتي، ١٠، ٢٥، ١٢٠، ١٢٨، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٤٢، ٢١٣

الأمن الغذائي، ١٥، ١٨، ١٩، ٢١، ٢٥، ٢٦، ١٢١، ١٢٦، ١٢٩، ١٣٣، ١٣٥، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٥، ١٧٤، ٢١٣، ٢١٤، ٢٢٦

الإنتاج الغذائي، ٥٠، ١٣٥، ٢١٠

البحر الأحمر، ٦٥

البنك العالمي، ٩، ٥٨، ٥٩، ٢٢٤

التجارة العالمية، ١٥٣، ١٥٦، ١٦٠، ١٦٥، ١٨٣، ١٨٦، ١٩٥

التخطيط المركزي، ٥٠

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٤٢، ٤٥، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٣، ٧٦، ٧٧، ٧٩، ٨٠، ٨٢، ٨٣، ٨٧، ٨٩، ٩٥، ٩٧، ٩٨، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٧، ١٠٩، ١١١، ١١٦، ١٢٠، ١٢٤، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٦

التكامل الاقتصادي، ١٠، ١١٦، ١٣٥، ١٣٩، ١٤٣، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٧١، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٩، ١٩٩، ٢٠١، ٢٠٩

التكامل العربي، ١٥٧، ١٧٦، ١٧٨، ١٩٩

التكنولوجيا، ١٨، ٣٥، ١١١، ١٤٥، ١٧١، ١٩٦، ٢١٥

التنمية الاقتصادية، ١٨٧

الجزائر، ١١، ٣٧، ٥٣، ٦٠، ٦١، ٩١، ٩٢، ١٠٥، ١١٥، ١١٩، ١٢٨، ٢٢٦

السد العالي، ٧٩

السعودية، ٧٢، ٨٦، ٨٨، ١٠٥، ١١٠، ١٢٣، ١٢٨

الشرق الأقصى، ٢٣، ٢٢٣

الشرق الأوسط، ٢٣، ٢٧، ٤١، ٩٨، ١٠٠، ١٥٩

الصومال، ٩٦، ١٠٥

العالم الثالث، ٩، ٢٨، ٢٩، ٣٢، ٣٣، ٣٥، ٤٩، ٥٥، ٥٦، ٥٨، ١٤٠

العراق، ١٠٥، ١١٥، ١١٦، ١٦٢

العولمة، ١٥٣، ١٥٨

الفجوة الغذائية، ٢١، ٣٣، ١١٦، ١٢١، ١٢٨، ١٣٠، ١٣١، ١٣٥، ١٤٢، ١٤٤، ٢١٦

obeikandl.com

الفرات، ٧٩
القرآن الكريم، ١٥
الكويت، ٨٨، ٩١، ١٠٥، ٢٢٦
المجاعة، ١٥، ١٦، ٣١، ٣٨، ٤٩، ٥٨
المجموعة الأوروبية، ١٣٩
المغرب، ١٥٩
المغرب العربي، ٧٥، ٧٩، ٨٤، ١٠٠، ١٣٥، ١٥٩
الوطن العربي، ١٠، ١٩، ٢٣، ٥٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨٢، ٨٣، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٩٠، ٩١، ٩٩، ١٠١، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٩، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٥٠، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٠، ١٦١، ١٦٦، ١٦٧، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٤، ١٧٦، ١٧٨، ١٨٢، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٢٥، ٢٢٦
الوقود الحيوي، ١١، ٤٣، ٤٤، ٢٢١
الولايات المتحدة الأمريكية، ٣٤، ٦٦
أمريكا الشمالية، ٢٣، ٢٧، ١٢٤، ١٢٩، ١٣٠، ٢٢٤
أمريكا اللاتينية، ٢٣، ٢٧، ٢٨، ٤٤، ٥٠، ٥١، ١٣٠، ٢٢٣
إندونيسيا، ٤٠، ٥٣، ٥٩
أوروبا الغربية، ٢٣، ٢٧، ١٢٤

ب

باتنة، ٩٢
باكستان، ٥٣
بان كي مون، ٣٨
براون، ٣٢
برنامج التغذية العالمية، ٥٨، ٥٩
بنغلادش، ٥٩
بولندا، ٥٤
بوليفيا، ٥٤

ت

تركيا، ٦٦
توباكو، ٤٠
تونس، ٥٣، ١٠٤، ١١٥

ث

الثورة الصناعية، ١٦
ثورة تكنولوجية، ١٥٥
ثورة معلوماتية، ٢١٨
مجلس الدفاع المشترك، ٢٠٦

ج

جامعة الدول العربية، ١٤٩، ١٥١، ١٦٣، ٢٠٢، ٢٠٥، ٢٠٨
جنوب شرق آسيا، ٢٧، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٢٤
جيبوتي، ٨٥، ٨٨، ٩٦

خ

obeikandi.com

خليج عدن، ٧٨
خليج عمان، ٦٦

د

دجلة، ٧٨
دمشق، ٢٢٦
دول الندرة، ٢٨
دول الوفرة، ٢٨

ر

رابطة الدول المستقلة، ٤١

ز

زياد الحافظ، ٥٤، ٢٢٥

س

ساركوزي، ٣١، ٥٨
سوريا، ٦٠، ٧٩، ٩٤، ١٠٤، ١١٥، ١٣٥، ٢٢٥

ص

صندوق النقد الدولي، ١١، ٢١٨

ض

ضمان الاستثمار، ١٦٨، ١٩٠، ١٩٢

ظ

ظاهرة المجاعة، ١٦

ع

عالم الجنوب، ٢٨
عالم الشمال، ٢٨
عمان، ٦٦، ٨٥، ١٥٢، ١٧٥

غ

غواتيمالا، ٥١
غويانا، ٥٢

ف

فرعون، ١٥
فرنسا، ٣١، ٣٧
فلسطين، ١١٥، ٢٠٣
فنزويلا، ٤٤

ق

قطر، ٥١، ٨٦، ٩١، ١٠٥، ٢١٤

ك

كمبوديا، ٥٩

ل

لبنان، ١٠٤، ٢٢٥، ٢٢٦
لندن، ١٠٤
ليبيا، ٥١، ٧٩، ٨٦، ١٠٥

م

مجلس التعاون الخليجي، ١٢١، ١٣٥
مصر، ١٥، ٣٧، ٤٠، ٦٠، ٧٢، ٧٨، ٧٩، ٩٤، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١١٥، ١١٧، ١٢٦، ١٢٨، ١٤٤، ١٦٢، ٢٢٥

obeikandi.com

منظمة الأغذية والزراعة، ٥٠، ٢٢٤
منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ١٩٦
منظمة التجارة العالمية، ٣٨، ١٥٣، ١٥٦، ١٦٠، ١٦٥، ١٨٣، ١٨٦، ١٩٥، ٢٢٤
منظمة التعاون الاقتصادي، ٥٩
منظمة العمل العربية، ١٧٩، ١٩٨
موريتانيا، ٧٥، ٩٦، ١٠٥

ن

النرويج، ٥٣
نيبال، ٥٣
نيكاراغوا، ٤٤

هـ

هايتي، ٤٠

ي

اليابان، ٢٧، ٣٤، ٥٣، ١١١
يوسف، ١٥

obeikandl.com